

مدى توافق الإفصاح المحاسبي مع متطلبات عرض القوائم المالية وفق المعيار (1) IAS "بحث تطبيقي على المصارف التجارية الليبية الخاصة خلال الفترة 2020-2024م"

أ. أمل خليفة أوهيبة

amolamasooda@gmail.com

محاضر بقسم المحاسبة

المعهد العالي للعلوم والتقنية/ العزينة - ليبيا

أ. محمد قيس عادل القنبري

moh.ali_std@academy.edu.ly

محاضر مساعد بقسم المحاسبة

كلية طرابلس للعلوم والتقنية - ليبيا

المستخلص:

استهدف البحث التعرف على مدى توافق الإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية الليبية الخاصة، مع متطلبات عرض القوائم المالية الواردة في المعيار (1) IAS خلال الفترة من سنة 2020م إلى سنة 2024م، وقد شملت عينة البحث: المصرف المتحد للتجارة والاستثمار، ومصرف النوران، ومصرف السراي للتجارة والاستثمار، ومصرف اليقين، ومصرف التجارة والتنمية. واستخدم المنهج الوصفي وأسلوب تحليل المحتوى عن طريق المتغير الثنائي غير المرجح، وتوصل البحث إلى نتيجة رئيسية مفادها أن توافق الإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية الليبية الخاصة مع متطلبات عرض القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية جاء عند مستوى المقبول المائل إلى الضعف (56.46%)، بما يعكس توافقاً جزئياً -اختيارياً في مجمله- مع المتطلبات المحاسبية الدولية، واستمرار وجود فجوات جوهرية تحد من اكتمال التوافق. وعليه، أوصى البحث بضرورة تبني المصارف محل البحث خطة تصحيحية للانتقال من الامتثال الشكلي إلى الامتثال الجوهرى لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي (1) IAS، من خلال تطوير سياسات إعداد القوائم المالية وزيادة مستوى الإفصاح والعرض فيها بما يُحقق توافقاً أكبر مع متطلبات المعيار.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، عرض القوائم المالية، المصارف التجارية، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المعايير المحاسبية الدولية، المعيار المحاسبي الدولي (1).

Abstract:

The study aimed to examine the extent to which accounting disclosure in Libyan private commercial banks complies with the financial statement presentation requirements stipulated in IAS (1) during the period from 2020 to 2024. The study sample included United Bank for Commerce and Investment, Al-Nouran Bank, Al-Saray Bank for Commerce and Investment, Al-Yaqeen Bank, and the Trade and Development Bank. The study employed the descriptive method and content analysis using the unweighted binary variable approach. The main finding indicates that accounting disclosure in Libyan private commercial banks regarding compliance with international accounting standards in financial statement presentation was at a marginally weak acceptable level (56.46%), reflecting largely partial and voluntary compliance with the international accounting requirements, alongside the persistence of significant gaps that limit full conformity. Accordingly, the study recommended that the banks under investigation adopt a corrective plan to shift from formal compliance to substantive compliance with IAS (1) by developing financial statement preparation policies and enhancing the level of disclosure and presentation to achieve greater alignment with the standard's requirements.

Keywords: Accounting Disclosure, Commercial Banks, International Accounting Standard (1), International Accounting Standards, International Financial Reporting Standards, Presentation of Financial Statements.

1. مقدمة:

تمثل المصارف التجارية في أي مجتمع اقتصادي ركيزة أساسية من ركائز التنمية، لما لها من دور محوري في توفير السيولة اللازمة للأسواق، ودعم المشروعات التنموية، فضلاً عن تقديم القروض التي تلبي احتياجات مختلف شرائح المجتمع سواءً على المستوى التجاري أو الاستهلاكي (الجبيري، 2015؛ الجديد، 2021). وبسبب طبيعة أعمال القطاع المصرفي الحساسة واعتماده الكبير على الثقة والمصادقية في المعلومات المالية، يعد هذا القطاع أكثر استجابة لمتطلبات توحيد وتوافق الممارسات المحاسبية مقارنة بالقطاعات الأخرى. فتعقيد المنتجات المالية وتعدد المعاملات المصرفية، إلى جانب ارتباطه المباشر بالأسواق المالية المحلية والدولية، يجعل الإفصاح المحاسبي أداة أساسية لبناء الثقة بين المصارف والمستثمرين والجهات الرقابية، ويعكس قدرة المصارف على الالتزام بالمعايير المهنية والممارسات العالمية.

على المستوى الدولي، يُنظَّم الإفصاح المحاسبي وعرض القوائم المالية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (International Financial Reporting Standards (IFRS) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Board (IASB). وتساهم هذه المعايير في زيادة خاصية قابلية المقارنة بين القوائم المالية للمؤسسات المختلفة، والحد من المعلومات غير المتكافئة أو غير المتاحة بين الأطراف، وتحسين الشفافية، ورفع جودة التقارير المالية، بما يُسهم في تعزيز الثقة لدى المستثمرين والجهات الرقابية والمستفيدين من المعلومات المحاسبية (حسين وآخرون، 2024).

أما على مستوى البيئة الليبية، فلا يوجد ما يُنظَّم الإفصاح المحاسبي للمصارف بشكل واضح وصريح، فقد نص القانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف، وبالتحديد الفقرة الأولى من المادة رقم (26) من الفصل الثالث "حسابات المصرف" في الباب الأول المتعلق بالمصرف المركزي، على وجوب إعداد المصرف المركزي لقوائمه المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية. أما بالنسبة للمصارف التجارية، التي خُصص لها الباب الثاني من القانون ذاته، فلم يتضمن أي نص مماثل يفرض الإطار المحاسبي لإعداد وعرض قوائمها المالية. ومع ذلك، فقد سعى مصرف ليبيا المركزي إلى توجيه المصارف نحو ممارسات محاسبية أكثر توحيداً من خلال نشر تعليمات وإرشادات تتعلق بتصنيف بعض الديون أو كيفية عرض بعض البنود داخل القوائم المالية، بما يحد من التفاوت في الممارسات المحاسبية بين المصارف الليبية ويحقق درجة من الاتساق في الإفصاح والعرض.

وبالنسبة للمصارف المدرجة في سوق المال الليبي، فإنها مُلزَمة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية وفق المادة (55) من القرار رقم (134) لسنة 2006م الصادر بإنشاء سوق الأوراق المالية وإصدار نظامه الأساسي، والتي نصت على ضرورة العمل بالمعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة في إعداد الحسابات الختامية للمؤسسات المدرجة بالسوق. ومع ذلك، نصت المادة (4) من القانون رقم (11) لسنة 2010م بشأن سوق المال على دور هيئة سوق المال في التأكد من تنفيذ معايير المحاسبة والمراجعة الوطنية (وليس الدولية) في إعداد الحسابات

الختامية للجهات المصدرة، وإصدار التوضيحات والتفسيرات اللازمة لذلك، مما يبرز التباين في متطلبات الإفصاح بين الجهات القانونية والتنظيمية.

وعلى الرغم من غياب الإلزام القانوني الصريح، إلا أن تبني المعايير المحاسبية الدولية يُعد خطوة أساسية نحو التوافق المحاسبي الدولي، إذ يتيح للمؤسسات المالية تقديم بيانات دقيقة وموثوقة للمستثمرين والجهات الرقابية، ويعكس التزامها بالممارسات المحاسبية العالمية. وإذا تم التركيز على الإفصاح المحاسبي، فإن معيار عرض القوائم المالية (IAS 1) يحتل مكانة محورية، حيث ينظم شكل ومحتوى القوائم المالية، ويحدد متطلبات الإفصاح المرتبطة بها، ويعد الالتزام به مؤشراً رئيسياً على جودة الإفصاح المحاسبي، ومدى قدرة المؤسسة على تقديم صورة عادلة وموضوعية عن أداؤها المالي، كما يعكس مستوى النضج المؤسسي في التعامل مع المعايير المحاسبية الدولية.

ومن هذا المنطلق، يأتي هذا البحث ليسلط الضوء على مدى توافق الإفصاح المحاسبي في بعض المصارف التجارية الليبية الخاصة مع متطلبات معيار (IAS 1) خلال الفترة 2020-2024م، حيث البحث إلى تشخيص أوجه القصور، وتحديد فرص التحسين في عرض القوائم المالية، وتقديم نتائج عملية يمكن أن تفيد المصارف التجارية محل البحث، والجهات الرقابية، في تعزيز جودة التقارير المالية، ورفع مستوى الشفافية والمصادقية، وفهم مدى تبني المصارف -وخصوصاً غير المدرجة- لممارسات الإفصاح الاختياري أو الطوعي وفق المعايير المحاسبية الدولية، والكشف عن مدى قرب ما تطبقه هذه المصارف من متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، بما يدعم اتخاذ القرارات وتحسين مستوى الإفصاح والعرض.

2. الأدبيات السابقة:

قام الباحثان بالبحث في شبكة الإنترنت عن الأبحاث السابقة التي تناولت موضوع مدى توافق الإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية الليبية الخاصة مع متطلبات عرض القوائم المالية الواردة في المعيار (IAS 1)، وتم إيجاد الكثير من الأبحاث التي أجريت في مختلف البيئات، يأتي في مقدمتها بحث Joshi & Al- (2001) Mudhahki الذي يبحث في مدى الالتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في المعيار المحاسبي الدولي (IAS 1) في عرض التقارير المالية بالنسبة للشركات المدرجة في البحرين والبالغ عددها 37 شركة، والتي تشير إلى أنها تستخدم معايير المحاسبة الدولية. كما أنه يقارن ممارسات الامتثال للشركات الكبيرة والمتوسطة الحجم لعشرة بنود إفصاح. وخلص البحث إلى أن توجد درجة عالية من الالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي (1)، فيما يتعلق بمكونات التقارير المالية، القابلية للمقارنة، الامتثال، معلومات المخزون.

أما الخطيب (2002) فقد هدف إلى جمع البيانات الضرورية المتعلقة ببيان أساس عرض التقارير المالية في الشركات المساهمة العامة في الأردن، باستخدام الأسلوب الاستنباطي الذي يقوم على دراسة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي إلى نهاية سنة 1999م، وخلص

البحث إلى إن الإفصاح في التقارير المالية يتطابق مع ما جاء به المعيار المحاسبي الدولي رقم (1). بينما سعى الطمیزی (2011) إلى التعرف على درجة التزام الشركات المدرجة في سوق عمان المالي لسنة 2011م بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1)، حيث تم تحليل القوائم المالية لهذه الشركات وتحليل مستوى ودرجة الإفصاح فيها خلال الفترة من سنة 2007م إلى سنة 2010م، وأظهرت النتائج أن درجة الالتزام بتطبيق متطلبات الإفصاح في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية بشكل عام هي ثلاث سنوات.

وقد استهدف (2012) Agyei-Mensah التعرف على مدى الإفصاح من قبل الشركات الملتزمة بمعيار المحاسبة الدولي (1) في بورصة غانا للأوراق المالية، والعلاقات الرئيسية التي تم فحصها بين مدى الإفصاح وحجم الشركة والربحية والسيولة والرافعة المالية، وتشير نتائج مستوى الإفصاح -بمتوسط 60.9%- إلى أن معظم الشركات المدرجة في بورصة غانا لم تمثل بأغلبية لمتطلبات الإفصاح الخاصة بمعيار المحاسبة الدولي (1). أما اندیة وحسین (2014) فقد حاولا تقييم مدى توافق القوائم المالية للمصارف التجارية الليبية مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي (1)، بالاعتماد على أسلوب الملاحظة في إجراء هذا التقييم، وشملت عينة البحث القوائم المالية لسنة 2010م لأكبر أربعة مصارف تجارية ليبية مدرجة بسوق المال الليبي (الجمهوريين، التجاري الوطني، الصحاري، الوحدة)، باستخدام المنهج الوصفي، ووصل البحث إلى عدم توافق القوائم المالية للمصارف التجارية الليبية المنشورة بسوق المال الليبي مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي (1).

واستهدف الجعبري (2015) تسليط الضوء على مفهوم وأسس ومقومات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في ظل معايير المحاسبة الدولية، ثم استعرض مدى التزام الشركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن القوائم المالية الإلزامية، والبنود والعناصر التي يتوجب أن تفصح عنها هذه القوائم وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (1)، وقد انتهج البحث المنهج الوصفي، وخلص إلى أن الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي غير ملتزمة بالإفصاح طبقاً لمعيار المحاسبي الدولي (1)، وكذلك عدم كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في التقارير المالية لهذه الشركات لتلبية احتياجات المستفيدين.

وفي السياق ذاته، تحققا (2016) Al-Rawahi & Sarea من العلاقة بين سبع خصائص خاصة بالشركة ومستوى الالتزام الإلزامي بمعايير المحاسبة الدولية (1) IAS من قبل الشركات المدرجة في بورصة البحرين، حيث يتم استخدام مؤشر الإفصاح لقياس مدى الالتزام بمعيار المحاسبة الدولي (1)، وتم فحص التقارير السنوية لكل شركة من الشركات الـ 36 التي تم أخذ عينات منها مقابل المؤشر للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013م، وتكشف النتائج عن وجود امتثال إجمالي بنسبة 83%، وأن حجم شركة المراجعة والربحية ونوع الصناعة فقط هم فقط الذين لهم ارتباط إيجابي وهام بمتطلبات الإفصاح الخاصة بالمعيار.

أما فداوي (2017) فقد سعى إلى اختبار مدى تواجد مؤشرات ذات دلالة معنوية على التزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة 2014-2015م، وقد اختار

البحث الشركات التالية (صيدال، روية، أليانس للتأمينات، فندق الأوراسي)، وقد تم اختبار مدى التزامهم بمتطلبات الإفصاح المحاسبي من خلال طريقة المتغيرات الوهمية (Dummy Variables)، وتوصل البحث إلى أن النسبة الإجمالية لالتزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة المدروسة قدرت بـ (63%) إلا أن هذه النسبة متفاوتة من شركة لأخرى.

وأوضح محمد وشبايكي (2017) مستوى توافق الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي SCF مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم واحد (IAS 1)، وتحديدًا العرض والإفصاح لقائمتي المركز المالي، مستخدماً المنهج الوصفي، ومتوصلاً إلى أن الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي SCF في الجزائر متوافق بشكل كبير مع متطلبات العرض والإفصاح الواردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم (1).

وفي هذا الإطار، قاس الأزرق والشيباني (2018) تطور الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي، بالاعتماد على بيانات مصرف الجمهورية خلال الفترة 2007-2010م، بالاعتماد على المنهج التحليلي، وقد توصلوا إلى نتيجة مفادها وجود تدني في مستوى الإفصاح والشفافية لدى مصرف الجمهورية بعد الإدراج في سوق الأوراق المالية وفق مقياس Standard & Poor's، ومع ذلك فإن المصرف قد حقق تطوراً في مستوى الإفصاح خلال السنوات محل البحث.

واستهدف شريف وهده (2019) بيان المتطلبات العامة للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ومتطلبات الحد الأدنى التي يجب توفرها في عرض التقارير المالية، وبيان مدى التزام الشركات الصناعية الأردنية (قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات) بهذه المتطلبات، مستخدماً المنهج الوصفي، وأظهرت نتائج البحث أن نسبة التزام الشركة (4) بمتطلبات المعيار كان بنسبة 75% واحتل المرتبة الأولى، ثم الشركة (2) التي حصلت على المرتبة الثانية بنسبة 72%، والشركة (3) التي حصلت على المرتبة الثالثة بنسبة 69%، والشركة (5) على المرتبة الرابعة بنسبة 65%، والشركة (1) حصلت على أقل نسبة وجاءت بالمرتبة الخامسة بنسبة 58%.

ومن جانبه، حاول بعاشي وعطاوي (2020) التعرف على مدى مسايرة النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر لمتطلبات العرض والإفصاح التي جاء بها المعيار المحاسبي الدولي (IAS 1)، مستعيناً بالمنهج الوصفي، وخلص البحث إلى أن النظام المحاسبي المالي الجزائري التزم فعلاً بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وخاصةً متطلبات المعيار (IAS 1) في إعداد وعرض القوائم المالية.

وقد تعرّف وجر (2020) على مدى التزام إدارات المصارف العراقية بإعداد وعرض القوائم المالية على وفق متطلبات (IAS 1) المعمول بها دولياً، بالاعتماد على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنتاجي، وتوصل البحث إلى أنه يوجد تطبيق جزئي لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1).

أما يوسف وجابر (2021) فقد أوضح دور معيار المحاسبة الدولي (IAS 1) في عرض القوائم المالية للمصارف اليمنية، مستخدماً المنهج الوصفي، ومتوصلاً إلى نتيجة رئيسية مفادها أنه يوجد اهتمام في المصارف

اليمنية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي (1). في حين سعا خليفة والغلالم (2022) إلى بيان مدى كفاية القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق المال الليبي لمتطلبات العرض والإفصاح التي نص عليها المعيار المحاسبي الدولي (1)، واتباع البحث المنهج المقارن لمقارنة بيانات الشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف مع ما ورد في المعيار من متطلبات، وأسفرت نتائج البحث إلى أنه لا توجد فروق بين متطلبات الإفصاح لإعداد وعرض القوائم المالية وفق المعيار رقم (1) ومتطلبات الإفصاح لإعداد وعرض القوائم المالية في الشركة محل البحث.

وفي هذا السياق، تعرّفا المغربي وزاقوب (2024) على مدى توافق عرض البيانات المالية في التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية مع متطلبات (1) IAS خلال الفترة 2018-2021م، ولتحقيق هذا الهدف اتبع البحث المنهج الوصفي باستخدام استراتيجية التحليل الارشيفي المعتمدة على تحليل المحتوى، ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث هي أن التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية عينة البحث تتوافق توافقاً جزئياً مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي (1) من حيث العرض الشكلي للقوائم المالية الأساسية وبعض الإيضاحات المرفقة لها دون الالتزام بمضمون القوائم الأساسية والإيضاحات المتممة لها وفق متطلبات المعيار.

3. التعقيب على الأدبيات السابقة:

من خلال استعراض الأدبيات السابقة يتضح أن هناك قدراً كبيراً من التشابه بينها من حيث تركيزها على موضوع العرض والإفصاح في القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، ولاسيما المعيار المحاسبي الدولي رقم (1)، إذ انطلقت معظم هذه الأدبيات من ذات المنهجية الوصفية، واعتمدت بصورة رئيسية على تحليل محتوى القوائم المالية باستخدام قوائم فحص أو أساليب كمية مبسطة، مثل: المتغيرات الثنائية لقياس مدى الالتزام بالمتطلبات المحددة في المعيار. كما أن نتائجها جميعاً أجمعت تقريباً على أن مستوى الإفصاح المطبق من قبل الشركات والمصارف يظل في الغالب جزئياً أو متفاوتاً، الأمر الذي يبرز وجود فجوة دائمة بين متطلبات المعيار والممارسات الفعلية للإفصاح. غير أن هذه الأبحاث تختلف فيما بينها من حيث البيئات التطبيقية التي أجريت فيها، حيث تركز بعضها على الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن، وأخرى على شركات مدرجة في الجزائر والسعودية والعراق، وكذلك على المصارف التجارية في العراق واليمن، في حين اقتصر الاهتمام بالمصارف التجارية الليبية على أبحاث قديمة نسبياً، مثل بحث (اندية وحسين، 2014؛ الأزرق والشيباني، 2018)، التي ركزت إما على مصرف واحد أو على مصارف عامة متعددة، أو بحث (المغربي وزاقوب، 2024) الذي نشر حديثاً ولكنه يتناول الفترة من 2018م إلى 2021م، وكانت عينته مختلطة بين مصارف خاصة ومصارف عامة.

أما البحث الحالي، فيتميز على الأبحاث السابقة في كونه يتخصص في دراسة مدى توافق الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في المصارف التجارية الليبية الخاصة مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي IAS

(1)، خلال فترة حديثة تمتد من 2020م إلى 2024م، وهو يعد بحثاً مكملًا لمسيرة الأبحاث السابقة، ومستفيداً منها في اختيار أدواته المنهجية مثل تصميم قائمة الفحص واستخدام المتغير الثنائي غير المرجح.

4. مشكلة البحث:

إن تبني المعايير المحاسبية الدولية يحقق جملة من المزايا، من أبرزها زيادة خاصية قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة كما سبقت الإشارة، وهي خاصية بالغة الأهمية تُسهم في رفع جودة المعلومات المحاسبية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على كفاءة عملية اتخاذ القرارات. وفي المقابل، فإن إعداد القوائم المالية بصور مختلفة في نهاية كل فترة مالية، دون الالتزام بمعيار أو إطار محدد لعرضها، يؤدي إلى فقدان هذه القوائم لخاصية القابلية للمقارنة. ومن خلال اطلاع الباحثان على القوائم المالية لبعض المصارف التجارية الليبية الخاصة، تبيّن وجود إشارة في بعض تلك التقارير إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، مما دفعهما إلى دراسة مدى توافق الإفصاح المحاسبي الوارد في هذه القوائم المالية مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) IAS، المعني بتقديم الإرشادات الخاصة بعرض القوائم المالية والإفصاح عنها. وبناءً عليه، تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي: ما مدى توافق الإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية الليبية الخاصة مع متطلبات عرض القوائم المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (1) IAS خلال الفترة 2020-2024م؟

ويتفرع من هذا التساؤل التساؤلات الآتية:

1. ما مدى توافق الإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية الليبية الخاصة مع المتطلبات العامة لعرض القوائم المالية وفق (1) IAS خلال الفترة 2020-2024م؟
2. ما مدى توافق الإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية الليبية الخاصة مع متطلبات عرض قائمة المركز المالي وفق (1) IAS خلال الفترة 2020-2024م؟
3. ما مدى توافق الإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية الليبية الخاصة مع متطلبات عرض قائمة الدخل وفق (1) IAS خلال الفترة 2020-2024م؟

5. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق هدف رئيس متمثل في التعرف على مدى توافق الإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية الليبية الخاصة مع متطلبات عرض القوائم المالية الواردة في المعيار (1) IAS خلال الفترة 2020-2024م، ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الآتية:

1. التعرف على مدى توافق الإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية الليبية الخاصة مع المتطلبات العامة لعرض القوائم المالية وفق (1) IAS خلال الفترة 2020-2024م.

2. التعرف على مدى توافق الإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية الليبية الخاصة مع متطلبات عرض قائمة المركز المالي وفق (1) IAS خلال الفترة 2020-2024م.

3. التعرف على مدى توافق الإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية الليبية الخاصة مع متطلبات عرض قائمة الدخل وفق (1) IAS خلال الفترة 2020-2024م.

6. أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث بالنسبة لإدارات المصارف التجارية الليبية الخاصة محل البحث، لكونه يُسهم في تشخيص واقع الإفصاح المحاسبي ويُحدد مدى توافقه مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي (1) IAS، من خلال قياس مدى التوافق بين الممارسات المحاسبية المتبعة فعلياً وبين ما يقرّه المعيار من متطلبات. كما يكتسب البحث أهميته من كونه لا يقتصر على التشخيص فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى تقديم مجموعة من التوصيات العملية التي من شأنها دعم إدارات هذه المصارف في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي، وتعزيز جودة القوائم المالية الصادرة عنها، بما ينسجم مع أفضل الممارسات المحاسبية الدولية.

ولا تقتصر أهمية البحث على إدارات المصارف محل البحث فحسب، بل تمتد لتشمل مستخدمي القوائم المالية من مستثمرين ومودعين وجهات رقابية ومحللين ماليين، إذ يُسهم تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي في تزويدهم بمعلومات أكثر ملاءمة وموثوقية وقابلية للمقارنة، الأمر الذي يزيد من كفاءة قراراتهم الاقتصادية. فضلاً عن ذلك، يُمثل هذا البحث إضافة علمية متواضعة في مجال الإفصاح المحاسبي، حيث يُسهم في إثراء الأدبيات المحاسبية ذات الصلة بتطبيق المعايير الدولية في البيئة المصرفية الليبية، ويدعم استمرارية الجهود البحثية الرامية إلى تطوير الممارسات المحاسبية والارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح في ليبيا.

7. منهجية البحث:

تُعَدّ القوائم المالية محل التحليل وحدات معلوماتية ذات وجود موضوعي، فهي وثائق رسمية منشورة يمكن التحقق من وجودها مادياً والتحقق من محتواها بصورة مستقلة عن الأشخاص القائمين على إعدادها، إذ إن معدي التقارير المالية لا ينشئون البيانات من فراغ، وإنما استناداً إلى نظم محاسبية قائمة وإلى نتائج معاملات اقتصادية فعلية انعكست في السجلات والدفاتر المحاسبية. وعليه فإن البيانات التي تتضمنها هذه القوائم تمثل مخرجات نظام معلومات محاسبي يخضع لقواعد ومعايير محددة، وليست تعبيرات ذاتية أو تأويلات فردية، الأمر الذي يمنحها طابعاً موضوعياً قابلاً للفحص والتحليل وإعادة الاختبار. وانطلاقاً من هذا التصور، فإن البحث يندرج ضمن الإطار الفلسفي للنموذج الوظيفي (Functional Paradigm) الذي يفترض أن الواقع الاجتماعي يتكون من ظواهر قابلة للقياس والتحليل باستخدام أدوات كمية (Quantitative Methods)، وأن التقارير المالية تمثل انعكاساً منظماً لهذا الواقع يمكن إخضاعه لاختبارات منهجية دقيقة (المغربي وزاقوب، 2024). وبناءً عليه، تم اعتماد المنهج الوصفي لأن الهدف الرئيسي للبحث يتمثل في التعرف على واقع الإفصاح المحاسبي ومدى توافقه

مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي (1) IAS في عرض القوائم المالية، واستخدام أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis) بوصفه أداة منهجية لتحويل البيانات ذات الطبيعة الوصفية أو النصية -كما ترد في التقارير المالية- إلى مؤشرات كمية قابلة للقياس والمقارنة الإحصائية.

هذا يعني أن القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها تُشكّل المصدر الرئيسي لبيانات البحث، وهي جمعت من المواقع الرسمية على الإنترنت لأغلب المصارف قيد البحث، باستثناء مصرفاً واحداً تم التواصل مع إدارته المالية للحصول على القوائم المالية. أما عن كيفية تحليل محتوى هذه القوائم فقد تم تصميم قائمة فحص ما يُعرف بقائمة الفحص (Check List) لتحتوي على متطلبات المعيار المحاسبي الدولي (1)، مبنية بطريقة تساعد على الإجابة عن تساؤلات البحث، واستخدم أسلوب المقياس أو المتغير الثنائي غير المرجح (Unweighted Dichotomous Variable)، وهو أسلوب مُطبق في أدبيات الإفصاح السابقة، على سبيل المثال (مارق، 2009؛ زيود وآخرون، 2011؛ دحدوح وحمادة، 2014؛ انديه وغيث، 2016؛ المغربي وزاقوب، 2024)، حيث يقوم بإعطاء رقم (1) للبند المتوافق ورقم (0) للبند غير المتوافق، ثم احتساب نسبة البنود التي حصلت على (1) إلى إجمالي البنود والوصول إلى استنتاج باستخدام النسبة المستخرجة. ويعتمد هذا المقياس على القياس غير الموزون، بمعنى يعطي أوزان متشابهة لقياس كافة البنود الواردة بصرف النظر عن وزنها النسبي أو أهميتها النسبية، وقد تم اقتراحه من قبل (Buzby (1975 وتطويرة من قبل (Cooke (1989; 1991) (نقلاً عن المغربي وزاقوب، 2024).

8. حدود البحث: تمثلت حدود البحث في الآتي:

1.8. الحدود المتعلقة بالموضوع: يقتصر هذا البحث على دراسة مدى توافق الإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية الليبية الخاصة مع متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية وفقاً لأحكام المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2020م إلى سنة 2024م. وقد انصبّ التركيز بصفة خاصة على المتطلبات المتعلقة بقائمتي الدخل والمركز المالي، إضافةً إلى المتطلبات العامة للعرض والإفصاح. ويجدر التنويه إلى أن البحث يأخذ في اعتباره صدور المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS (18 المعني بالعرض والإفصاح في القوائم المالية، والذي تم بموجبه استبدال المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) محل البحث؛ إلا أن نطاق البحث الحالي اقتصر على تطبيق (1) IAS، نظراً لكون فترة البحث سابقة على تاريخ سريان (18) IFRS الإلزامي، الأمر الذي يجعل (1) IAS الإطار المرجعي الملزم للتحليل خلال الفترة محل البحث.

2.8. الحدود المتعلقة بالمكان: تم إجراء البحث على المصارف التجارية الليبية الخاصة المتمثلة في: المصرف المتحد للتجارة والاستثمار، مصرف النوران، مصرف السراي للتجارة والاستثمار، مصرف اليقين، مصرف التجارة والتنمية.

3.8. الحدود المتعلقة بالزمان: لقد تحدد الإطار الزمني لهذا البحث بالفترة الممتدة من سنة 2020م إلى سنة 2024م، حيث تم الاعتماد على البيانات المستقاة من القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها الصادرة خلال هذه السنوات للمصارف قيد البحث.

9. الإطار النظري للبحث:

سيتم في الفقرات التالية استعراض بعض المفاهيم المتعلقة بالإفصاح المحاسبي وفوائده للمصارف بشكل خاص، مع التركيز على متطلبات عرض القوائم المالية الواردة في المعيار الدولي (1) IAS، وذلك كما يلي:

1.9 مفهوم الإفصاح المحاسبي وأهدافه وأهميته:

يقصد بالإفصاح (Disclosure) في مجال المحاسبة بث وتقديم المعلومات المحاسبية من قبل من قام بإعدادها والمتمثل في مجلس الإدارة عبر الإدارة المالية إلى أولئك الذين يتخذون قراراتهم الاستثمارية المتعلقة بالمصرف اعتماداً على تلك المعلومات، وعليه فإن الإفصاح "هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها إلى من لا يعلمها" (كبلان، 2020: 18)، وهذا الإفصاح يكون من خلال القوائم المالية الأساسية أو الملاحظات الإضافية المرفقة لها أو غيرها من التقارير المالية الأخرى. أما أبو زيد (2019: 490) فقد عرّف الإفصاح بأنه "عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم من الأطراف الخارجية، والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة".

وبشكل عام، يهدف الإفصاح المحاسبي إلى إزالة الغموض وتجنب التظليل في عرض المعلومات المحاسبية (بن حمادي، 2017)، وتوفير المعلومات المالية لأصحاب المصلحة في المصرف ومساعدتهم على اتخاذ القرارات. فعلى سبيل المثال، يُمكن الإفصاح المحاسبي المساهمين في المصرف من تقييم مدى نجاح وكفاءة الإدارة في تنمية أموالهم، وهو وسيلة أيضاً لإيصال المعلومات إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية من أجل الاعتماد عليها في رسم الخطط والبرامج؛ للوصول إلى الأهداف المنشودة. بالإضافة إلى إمداد المستخدمين للتقارير بالمعلومات المالية اللازمة للتنبؤ والمقارنة، وتقييم قدرة الشركة على تحقيق الدخل، وخدمة أولئك المستخدمين الذين لهم قدرة محدودة أو سلطة ضيقة في الحصول على المعلومات، والذين يعتمدون على القوائم المالية أساساً كمصدر أساسي للمعلومات حول الأنشطة الاقتصادية للشركة (عابد، 2006).

ولقد تطور الهدف من الإفصاح، حيث كان في البداية هدفه وقائي وأصبح معرفي أو تثقيفي، ويعني الإفصاح الوقائي تبسيط المعلومات المالية إلى الحد الذي يجعلها مفهومة لدى المستثمر محدود المعرفة والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد ومراعاة المقدرة المحدودة للمستثمر عند تحديد المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، وبذلك يهدف هذا النوع من الإفصاح إلى حماية المستثمر العادي الذي لديه دراية

محدودة باستخدام المعلومات المالية. أما الإفصاح المعرفي أو التثقيفي فيعني تقديم معلومات مفيدة لأغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية، ويهدف هذا الإفصاح إلى زيادة حجم المعلومات المفصّل عنها، والتركيز على المعلومات التي تحتاج لدرجة أكبر من الدراسة والخبرة في استخدامها، ومن ذلك التنبؤات المالية والمعلومات المرحلية والمعلومات القطاعية (الصباغ، 2025).

وارتبط الإفصاح المحاسبي بظهور الشركات المساهمة، وإلزامها بنشر قوائمها المالية دورياً لتقديم تقريراً عن نتائج أعمالها ومركزها المالي إلى مستثمريها من المساهمين والمقرضين، بغرض الإفصاح عن المعلومات الجوهرية التي حدثت خلال الفترة المالية، حتى يتخذ هؤلاء المستثمرين قراراتهم الاقتصادية بناءً على ذلك الإفصاح (البصري، 2020). وفي السياق ذاته، أورد البشير (2021) مجموعة من الفوائد للإفصاح المحاسبي، يمكن عرضها على النحو التالي:

1. تحقيق العدالة بين المستثمرين وغيرهم من مستخدمي البيانات المالية؛ الأمر الذي يُقلل من فرص المتاجرة بناءً على المعلومات الداخلية، ويكون تحقيق العدالة من خلال إضاعة الفرصة على المستثمرين ذوي المعلومات الداخلية في تحقيق أرباح على حساب باقي المستثمرين.
2. الإقبال على شراء أسهم المؤسسات التي تفصح أكثر من غيرها؛ لأن المستثمر بطبيعته لا يرغب في المخاطرة الناتجة عن نقص المعلومات، مع افتراض تساوي جميع العناصر الأخرى ذات العلاقة بقرار الاستثمار، كما إن تفضيل أسهم هذه المؤسسات على غيرها يؤدي إلى ارتفاع أسعارها.
3. المساهمة في الحفاظ على استقرار أسعار الأسهم، حيث أن نقص المعلومات يؤدي إلى زيادة التذبذبات في أسعار الأسهم، وبالتالي فسح المجال لعمليات المضاربة في السوق المالي.

تزداد أهمية الإفصاح بازدياد حاجة المؤسسات إلى التمويل عن طريق أسواق رأس المال (سواءً أكانت من المصارف أم أسواق الأوراق المالية). فالإفصاح يُعد شرطاً أساسياً لتأسيس وإدارة أسواق مال كفؤة، وغالباً ما تشرف على هذه الأسواق هيئات مهنية أو شبه حكومية تُلزم المؤسسات المتعاملة في تلك الأسواق باتباع القواعد الأساسية التي تحددها المهنة مثل المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP) والمعايير التي يُصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) والدولية (IASB)، واتباع التعليمات الصادرة عن الهيئات الإشرافية، وذلك حتى يكون لمثل هذا الإفصاح، والتقارير المالية المنشورة مصداقية لدى جمهور المستخدمين من المتعاملين في تلك الأسواق (البصري، 2020).

وتأكيداً على أهمية الإفصاح المحاسبي، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) معياراً يُعنى بتنظيم عرض القوائم المالية والإفصاح عنها، وجعله مدخلاً وفتحةً لسلسلة المعايير المحاسبية الدولية (IAS)، ليكون بذلك أول معيار يتم إصداره في هذا الإطار. ومع التطور اللاحق لمنظومة المعايير، خضع هذا المعيار للتعديل وإعادة الإصدار ضمن مجموعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، ليصدر حديثاً تحت

مسمى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (18): العرض والإفصاح في القوائم المالية (IFRS 18: Presentation and Disclosure in Financial Statements).

2.9. الإفصاح المحاسبي وفق المعيار المحاسبي الدولي (1) IAS:

يهدف المعيار إلى وصف أسس عرض القوائم المالية المعدة للاستخدام العام (التقارير المالية ذات النفع العام)، لضمان قابلية القوائم المالية للمقارنة لنفس الشركة عبر الفترات المالية المتتالية، والمقارنة بين القوائم المالية مع الشركات الأخرى، التي تعمل في نفس المجال، وحتى تكون هذه القوائم ذات جودة عالية، يجب أن تحتوي على معلومات وبيانات ملائمة وذات مصداقية وموثوقية، ويمكن تلخيص الأهداف الرئيسية للمعيار في الآتي (أبو نصار وحמידات، 2014):

1. تحديد الأسس الواجب اتباعها في عرض القوائم المالية ذات الغرض العام.
2. التأكيد على توفر خاصية المقارنة بين القوائم المالية لنفس الشركة عبر الفترات المالية المتتالية، والمقارنة بين القوائم المالية مع الشركات الأخرى التي تعمل في المجال ذاته.
3. تحديد الإطار العام لإعداد وعرض القوائم المالية، وتحديد الحد الأدنى من البيانات الواجب نشرها في القوائم المالية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المعيار (1) IAS لم يحدد التفاصيل الخاصة بالاعتراف والقياس والإفصاح عن عمليات دقيقة ومحددة، وترك هذه الأمور للمعايير المحاسبية الأخرى، فهو يغطي المحتويات والشكل الذي يتوجب أن تعرض به القوائم المالية ذات الغرض العام، والتي يتم إعدادها وعرضها طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، بالتالي فإن المعيار لا ينطبق على ما يلي (أبو نصار وحמידات، 2024):

1. القوائم المالية ذات الغرض الخاص، التي قد تحتاجها إدارة الشركة أو أية جهات أخرى من الشركة.
2. الجهات التي ليس لها حقوق ملكية أو رأس مال، كمنظمات المجتمع المدني.
3. الجهات الحكومية والخاصة غير الهادفة للربح، حيث لا تنطبق عليها الكثير من المفاهيم الواردة في القوائم المالية للشركات الهادفة للربح.
4. القوائم المالية المرحلية المختصرة التي يتناولها المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) الذي يحمل عنوان التقارير المالية المرحلية أو الفترية أو الدورية.

3.9. المتطلبات العامة لعرض القوائم المالية وفق (1) IAS:

يشدد المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) على وجوب أن تتضمن القوائم المالية عرضاً واضحاً للمعلومات الأساسية، مثل: اسم الشركة في كل قائمة مالية رئيسية، وتحديد البيانات المالية التي تغطيها، وما إذا كانت تمثل

شركة واحدة أو مجموعة شركات، وإبراز الفترة المالية المعنية، وتوضيح العملة المستخدمة كوحدة قياس نقدية، ومستوى التجميع والتقريب للأرقام (الجباوي والمسعودي، 2018؛ IFRS Foundation, 2021).

واستناداً إلى نص المعيار المحاسبي الدولي رقم (1)، استعرض أبو نصار وحמידات (2024) وميلفيل (2025) مجموعة من الاعتبارات التي يجب الالتزام بها عند عرض القوائم المالية للشركة، يمكن عرضها على النحو التالي:

1. سلامة وعدالة العرض والالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: يجب أن تعبر القوائم المالية بوضوح عن المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للشركة، وفي كل الأحوال يتحقق العرض السليم عندما يتم الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية محل التطبيق، ويتطلب العرض السليم أيضاً أن تقوم الشركة بعرض المعلومات بما في ذلك السياسات المحاسبية بأسلوب يوفر معلومات ملائمة وموثوق فيها وسهولة الفهم ويمكن استخدامها لأغراض المقارنات، وعرض إفصاحات إضافية عندما تكون المتطلبات الواردة في معايير المحاسبة الدولية غير كافية لتمكين المستخدمين من فهم تأثير معاملات معينة أو أحداث معينة على المركز المالي للشركة وأدائها المالي.

2. الاستمرارية: يُراعى عند إعداد القوائم المالية، أن تقوم الإدارة بإجراء تقييم لقدرة الشركة على الاستمرار ويجب أيضاً إعداد القوائم المالية على افتراض استمرار الشركة، ما لم تكن لدى الإدارة النية لتصفية الشركة أو التوقف عن التعامل أو أنه لا بديل أمامها سوى أن تفعل ذلك. وإذا كانت الإدارة على دراية عند تقييمها لقدرة الشركة على الاستمرار بوجود عدم تأكد جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بظلال من الشكوك على قدرة الشركة على الاستمرار فإنه يجب الإفصاح عن مظاهر عدم التأكد، وعن عدم إعداد القوائم المالية طبقاً لفرض الاستمرارية، والإفصاح عن الأساس الذي تم استخدامه في إعداد القوائم المالية والسبب الذي من أجله تم اعتبار الشركة غير مستمرة. مع ملاحظة أنه عند تقييم مدى ملاءمة الافتراض المحاسبي الخاص بالاستمرارية، تأخذ الإدارة في الحسبان كافة المعلومات المتاحة عن المستقبل المنظور والذي يمثل فترة لا تقل عن 12 شهر من تاريخ الميزانية.

3. أساس الاستحقاق المحاسبي: يجب على الشركة إعداد قوائمها المالية باستخدام أساس الاستحقاق المحاسبي فيما عدا معلومات التدفقات النقدية حيث يتم إعدادها طبقاً للأساس النقدي، وأن يتم الإشارة إلى ذلك.

4. الثبات والاتساق في العرض: يجب تطبيق مبدأ الثبات عند عرض وتبويب القوائم المالية من فترة مالية إلى الفترة التي تليها ما لم يحدث تغير ملموس في طبيعة عمليات الشركة، أو اتضح من دراسة عرض القوائم المالية أن تغيير أسلوب العرض والتبويب سوف يسفر عن عرض أكثر ملاءمة للأحداث والمعاملات وذلك بالنظر إلى شروط اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (8)، أو تطلب معيار محاسبي آخر إجراء تغيير في العرض.

5. **الأهمية النسبية:** يجب عرض كل بند من البنود ذات الأهمية النسبية بشكل منفصل في القوائم المالية، وإذا كان هناك بند ليس له حد ذاته أهمية نسبية فإنه يتم إجماله مع البنود الأخرى التي لها طبيعة أو أهمية مماثلة، سواءً كان ذلك في صلب القوائم المالية أو في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

6. **المقاصة:** لا يجب إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات، أو بين الإيرادات والمصروفات ما لم يكن ذلك مطلوباً أو مسموحاً به بمقتضى معيار محاسبة دولي آخر، حيث أن إجراء مقاصة في قائمة الدخل أو في قائمة المركز المالي يقلل من قدرة مستخدمي القوائم المالية على فهم المعاملات وتقييم التدفقات النقدية المستقبلية للشركة، إلا إذا كانت المقاصة تمثل انعكاساً لجوهر المعاملة أو الأحداث. ولا يعتبر من قبيل المقاصة عرض الأصول بقيمتها الصافية بعد خصم التخفيضات الخاصة بها مثل: خصم التخفيض الناتج عن المخزون الراكد من بند المخزون، وخصم التخفيض الناتج عن الديون المشكوك فيها من بند المدينين، وعرض الأرباح والخسائر الناشئة عن مجموعة من المعاملات المتشابهة بالصافي، على سبيل المثال، أرباح وخسائر العملة أو الأرباح والخسائر التي تنشأ عن الأدوات المالية التي يحتفظ بها لأغراض المتاجرة، ويتم عرض تلك الأرباح والخسائر بشكل مفصل إذا كانت هامة نسبياً، وكذلك عرض أرباح أو خسائر التصرف في الأصول غير المتداولة بما في ذلك الاستثمارات والأصول الثابتة- بخصم القيمة الدفترية للأصل ومصروفات البيع المتعلقة به من حصيله البيع.

7. **دورية إعداد القوائم المالية:** يجب على الشركة تقديم القوائم المالية المتكاملة (بما في ذلك المعلومات المقارنة) مرة على الأقل سنوياً، وعندما تقوم الشركة بتغيير نهاية فترة إعداد التقارير الخاصة بها وعرض البيانات المالية لفترة أطول أو أقصر من سنة، يجب على الشركة الإفصاح عن: الفترة التي تغطيها البيانات المالية، سبب استخدام فترة أطول أو أقصر، حقيقة أن المبالغ المعروضة في البيانات المالية لا يمكن مقارنتها بالكامل.

8. **المعلومات المقارنة:** يجب الإفصاح عن معلومات المقارنة الخاصة بالفترة السابقة لكل المعلومات الرقمية في القوائم المالية ما لم يسمح معيار محاسبة دولي آخر أو يتطلب خلاف ذلك، كما يجب إعادة تبويب أرقام المقارنة إذا تم تعديل عرض أو تبويب البنود في القوائم المالية ما لم يتعذر ذلك، وإذا قامت الشركة بإعداد التبويب يكون عليها الإفصاح عن: طبيعة إعادة التبويب، قيمة كل بند أو مجموعة البنود التي تم إعادة تبويبها، سبب إعادة التبويب. وعندما يكون من المتعذر عملياً إعادة تبويب أرقام المقارنة يجب على الشركة الإفصاح عن: سبب تعذر إعادة التبويب، طبيعة التسويات التي كان الواجب إجراؤها إذا كان قد تم إعادة التبويب.

4.9. متطلبات عرض قائمة المركز المالي وفق (1) IAS:

لم يُحدد (1) IAS طريقة أو شكل عرض الأصول والالتزامات وحقوق الملكية في قائمة المركز المالي، بمعنى ترك للشركة حرية اختيار الطريقة المناسبة للعرض، فقد تختار الشركة عرض الأصول المتداولة ثم الأصول

غير المتداولة أو العكس، وكذلك الحال بالنسبة لجانب الالتزامات (أبو نصار وحמידات، 2014). ولكن يجب على الشركة أن تعرض الأصول المتداولة والأصول غير المتداولة، والالتزامات المتداولة والالتزامات غير المتداولة، كتصنيفات منفصلة في قائمة المركز المالي الخاصة بها، وأنه مسموح لها بعرض هذه المجموعات بترتيب السيولة، عندما يوفر هذا العرض معلومات موثوقة وأكثر صلة وفائدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية (IFRS Foundation, 2025).

وحدد المعيار الحد الأدنى من المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة المركز المالي في الآتي: الممتلكات والآلات والمعدات، الاستثمار العقاري أو الممتلكات الاستثمارية، الأصول غير الملموسة، الاستثمارات التي تم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية، الأصول المالية الأخرى، الأصول الحيوية في نطاق معيار المحاسبة الدولي (41) IAS بعنوان "الزراعة"، الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى (المدينون التجاريون والمدينون الآخرون)، المخزون، الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى (الدائنون التجاريون والدائنون الآخرون)، النقد وما يُعادل النقد، إجمالي الأصول المصنفة كمحتفظ بها للبيع والأصول المدرجة في مجموعات الاستبعاد المصنفة كمحتفظ بها للبيع وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (5) IFRS بعنوان "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقعة". بالإضافة إلى المخصصات، الالتزامات المالية الأخرى، محافظ العقود ضمن نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) IFRS الذي يحمل عنوان "عقود التأمين"، سواء كانت هذه المبالغ أصول أو التزامات، ويُحدد ذلك نص المعيار (17)، والالتزامات والأصول الخاصة بالضرائب الجارية أو الحالية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) الذي يحمل عنوان "ضرائب الدخل"، والحصص غير المسيطرة المعروضة ضمن حقوق الملكية (حقوق الأقلية)، ورأس المال المصدر والاحتياطات المنسوبة إلى (التي تخص) مالكي الشركة الأم (IFRS Foundation, 2025).

في الحقيقة، إن المعيار حدد البنود السابقة كحد أدنى؛ لأنها تختلف في طبيعتها أو وظيفتها بشكل كافٍ لتبرير عرضها منفصلة في قائمة المركز المالي، ولكن المعيار أتاح تعديل الأوصاف المعروضة أعلاه وترتيبها وفقاً لطبيعة الشركة ومعاملاتها وبما يحقق أحسن فهم للمركز المالي لها، كما أشارت أيضاً إلى أنه يمكن تضمين بنود أخرى إذا كانت هذه البنود ستساعد على فهم المركز المالي للشركة بصورة أوضح (IFRS Foundation, 2025).

وإلى جانب ما تقدم، فقد ألزم المعيار الشركة بعرض سطور إضافية لفصل البنود السابقة، مع وضعها في مجموعات فرعية وعناوين، حيث أن هذا الإجراء ذا صلة بفهم المركز المالي للشركة، ويساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية على فهم قائمة المركز المالي، أي جمع الأصول المتداولة مع بعضها البعض، والأصول غير المتداولة مع بعضها، وهكذا، بشرط أن تكون المجموعات متسقة من فترة لأخرى. كما ألزم المعيار الشركة بالإفصاح عن المبلغ المتوقع استلامه أو سدادته بعد أكثر من اثني عشر شهراً لكل بند من بنود الأصول والالتزامات، أي الإفصاح عن البنود المتوقع استلامها أو سدادها فيما لا يزيد عن اثني عشر شهراً بعد فترة إعداد

القوائم المالية بشكل منفصل عن البنود المتوقع استلامها أو سدادها في أكثر من اثني عشر شهراً بعد فترة إعداد القوائم المالية (IFRS Foundation, 2025).

وأخيراً، سمح المعيار للشركة بالإفصاح إما في قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات عن التصنيفات الفرعية أو الجزئية الإضافية للبنود الأساسية المعروضة في القائمة، والمصنفة بطريقة مناسبة لعمليات الشركة، بشرط أن تكون أي تفاصيل فرعية وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم وطبيعة ووظيفة المبالغ المعنية. على سبيل المثال: يتم تصنيف بنود الأصول الثابتة إلى فئات، أي عرض تفاصيلهم، وكذلك المدينون والمخزون والمخصصات (IFRS Foundation, 2025).

5.9. متطلبات عرض قائمة الدخل وفق (1) IAS:

يتطلب المعيار أن تُعرض قائمة الدخل الشامل أرباح أو خسائر العام مع الدخل الشامل الآخر، أي أن الدخل الشامل للفترة المالية لشركة ما يساوي أرباح أو خسائر الفترة مضافاً إليها الدخل الشامل الآخر. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه إذا قدمت الشركة قائمة منفصلة لربح أو خسارة العام، فإنها لا تعرض نتيجة هذه القائمة في قائمة الدخل الشامل (IFRS Foundation, 2025)، أي أن المعيار يسمح بعرض إما قائمة واحدة تُسمى قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر (قائمة الدخل الشامل) أو عرض قائمتين، الأولى: قائمة الربح أو الخسارة للفترة المالية بشكل منفصل يليها قائمة باسم قائمة الدخل الشامل (تشمل رقم ربح أو خسارة الفترة يليها مكونات الدخل الشامل الآخر) (أبو نصار وحמידات، 2017).

ويتطلب المعيار أيضاً الاعتراف بجميع بنود الإيرادات والمصروفات الخاصة بالفترة المالية في قائمة الربح أو الخسارة ما لم تتطلب أو تسمح معايير محاسبية دولية أخرى بخلاف ذلك، وقد حدد المعيار المحاسبي الدولي رقم (8) IAS الذي يحمل عنوان "السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء" حالتين من هذه الظروف، وهما: تصحيح الأخطاء، وتأثير التغييرات في السياسات المحاسبية، حيث يمكن للشركة أن تعترف بهما خارج البنود التي تحدد الربح أو الخسارة للفترة المالية الحالية (IFRS Foundation, 2018 & 2021; 2025).

ومن البنود التي طلب المعيار عرضها والإفصاح عنها في قائمة الدخل ما يلي: أي إيرادات فوائد (محسوبة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة)، أي إيرادات أو مصروفات خدمة التأمين، وأي إيرادات أو مصروفات تمويل التأمين من العقود الصادرة، وأي إيرادات أو مصروفات من عقود إعادة التأمين المحتفظ بها، وكل ذلك حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17) IFRS الذي يحمل عنوان "عقود التأمين"، وأي أرباح أو خسائر ناتجة عن استبعاد الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، وتكاليف التمويل، وخسائر انخفاض القيمة المحددة في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) IFRS المعنون بـ "الأدوات المالية"، وإذا تم تصنيف أي أصل مالي إلى فئة أصول مالية بالقيمة العادلة، فإن قائمة الأرباح والخسائر يجب أن تتضمن أي ربح أو خسارة ناتجة عن الفرق بين

التكلفة التاريخية السابقة للأصل المالي وقيمتها العادلة في تاريخ إعادة التصنيف حسب ما ورد في (9) IFRS. كذلك طلب المعيار عرض حصة الشركة في أرباح أو خسائر الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة المحتسبة بطريقة حقوق الملكية، ومصروفات الضرائب، وصافي الأنشطة أو العمليات المتوقف عنها (IFRS Foundation, 2025).

أما فيما يتعلق بطرق عرض المصروفات الخاصة بالفترة المالية فقد سمح المعيار للشركة بتقديم تحليل للمصروفات المعترف بها في الربح أو الخسارة باستخدام تصنيف يعتمد على طبيعة هذه المصروفات أو على وظيفتها داخل الشركة، أيهما أفضل ويوفر معلومات موثوقة أكثر. وعلى الرغم من أن المعيار شجّع الشركات على تحليل مصروفاتها في صلب قائمة الدخل، ولكنها ليست ملزمة بذلك (IFRS Foundation, 2025).

وعلاوة على ما تقدم، يتطلب المعيار أيضاً عرض والإفصاح عن بنود الدخل الشامل، مثل: فروق أسعار الصرف المترتبة من أنشطة خارجية، التغير في القيمة العادلة لتحوّط التدفقات النقدية، التغير في القيمة العادلة على أساس الاستثمارات المصنفة لغرض البيع، الأرباح المترتبة على إعادة تقييم الأصول الثابتة (بن غربية وآخرون، 2017). مع الإفصاح ضمن بنود الدخل الشامل الآخر عن ربح أو خسارة الفترة المالية منسوب إلى الحصة التي لم تسيطر الشركة عليها، أي حقوق الأقلية، وربح أو خسارة الفترة المالية منسوب إلى الحصة التي تسيطر الشركة عليها، أي حقوق الأغلبية (مالكو الشركة الأم) (IFRS Foundation, 2025).

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن المعيار سمح للشركة بأن تعرض أي بنود إضافية وأي عناوين أو مجموعات فرعية في قائمة الدخل إذا رأت الشركة أن هذا العرض وثيق الصلة بفهم الأداء المالي للشركة، بشرط أن تكون هذه البنود أو المجموعات الفرعية متألّفة من بنود تم احتسابها وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (المعايير المحاسبية الدولية)، وأن يتم عرضها وترميزها بطريقة تجعلها واضحة ومفهومة، مع المحافظة على اتساقها من فترة مالية إلى أخرى باعتبار الاتساق في العرض يعتبر من الاعتبارات العامة لعرض القوائم المالية (IFRS Foundation, 2025).

وترك المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) للشركة حرية الإفصاح عن المعلومات التالية إما في قائمة الدخل التي تشمل قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل، أو في الإيضاحات، وهذه المعلومات هي (أبو نصار وحميدات، 2017): انخفاض أو هبوط قيمة المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقق (مصروف هبوط أسعار المخزون) والمبالغ المعكوسة لهذه التخفيضات، وتدني أو انخفاض قيمة الممتلكات والمصانع والمعدات إلى المبلغ القابل للاسترداد (خسارة التدني في القيمة)، والمبالغ المعكوسة لهذه التخفيضات (أرباح استعادة التدني). بالإضافة إلى إعادة هيكلة أنشطة الشركة، والمبالغ المعكوسة لأية مخصصات تكاليف إعادة الهيكلة، وأرباح أو خسائر شطب أو التخلص من بنود الممتلكات والمصانع والمعدات، ونتيجة بيع الاستثمارات، ونتائج العمليات الموقوفة، ونتائج تسوية القضايا، والمبالغ التي يتم عكسها للمخصصات.

10. الإطار العملي للبحث:

في الفقرات التالية، سيتم عرض مجتمع البحث وعينته، مع توضيح الخطوات التفصيلية لتصميم قائمة الفحص المستخدمة لجمع وتحليل البيانات، تليها خطوات تحليل البيانات للإجابة عن تساؤلات البحث بما يدعم تحقيق أهدافه.

1.10. مجتمع البحث وعينته:

يمثل مجتمع البحث المصارف التجارية الليبية الخاصة، والبالغ عددها (11) مصرفاً وفقاً لإحصائيات مصرف ليبيا المركزي. وقد تم اختيار عينة قصدية (Purposive Sampling) مكونة من (5) مصرف هي: المصرف المتحد للتجارة والاستثمار، مصرف النوران، مصرف السراي للتجارة والاستثمار، مصرف اليقين، ومصرف التجارة والتنمية. وقد تم الحصول على التقارير المالية لأربعة مصرف من خلال المواقع الرسمية لكل مصرف عبر شبكة المعلومات الدولية، في حين تم الحصول على تقارير مصرف واحد عبر تواصل مباشر لأحد الباحثين مع الإدارة المالية بالمصرف. أما بقية المصارف فلم يتيسر الوصول إلى تقاريرها المالية خلال فترة إجراء البحث، وبذلك تمثل العينة المختارة ما نسبته 45.45% من مجتمع البحث، وقد تم اختيارها وفق أسلوب العينة القصدية كما سبقت الإشارة استناداً إلى معيار إتاحة البيانات وملاءمتها لأغراض التحليل، وليس استناداً إلى تمثيل عددي احتمالي للمجتمع.

2.10. الخطوات التفصيلية لتصميم قائمة الفحص:

لقد اتبعت الخطوات التالية في تصميم قائمة الفحص التي تم الاستناد إليها في تحليل محتوى القوائم المالية للمصارف قيد البحث:

1. قراءة نص المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) وتحديد متطلباته الخاصة بكل من: المتطلبات العامة، متطلبات عرض قائمة المركز المالي، متطلبات عرض قائمة الدخل.
2. وضع المتطلبات السابقة في قائمة فحص (Check List) تتكون من ثلاثة محاور، على النحو التالي:
 - أ- **محور المتطلبات العامة:** ويتضمن عدد (19) مطلب، على النحو التالي:
 - الإفصاح عن عنوان كل قائمة مالية.
 - الإفصاح عن اسم المصرف المعد للقوائم المالية أعلى كل قائمة مالية.
 - الإفصاح عن الفترة الزمنية التي تغطيها كل قائمة مالية من القوائم المالية الرئيسية.
 - الإفصاح عن العملة المستخدمة في عرض القوائم المالية أعلى القوائم المالية.
 - الإفصاح عن مستوى التقريب أو اختصار القيم أو التجميع لكل قائمة مالية.
 - الإشارة إلى الامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

- عرض ملخص للسياسات المحاسبية الجوهرية المستخدمة.
- عرض التقديرات المحاسبية التي استخدمتها إدارة المصرف عند تطبيق السياسات المحاسبية.
- الإفصاح عن قيام الإدارة بتقييم القدرة على الاستمرارية لمدة تزيد عن سنة من تاريخ إعداد القوائم المالية.
- الإفصاح على أساس القياس المستخدم.
- عرض البنود غير المتشابهة والتي تمثل بنود ذات أهمية نسبية في بنود منفصلة.
- دمج البنود المتشابهة وغير ذات الأهمية النسبية في بند واحد.
- العرض بنفس النسق في القوائم المالية عبر السنوات.
- عرض تفصيل البنود المختلفة إما في صلب القوائم المالية أو في الملاحظات المرفقة للقوائم المالية.
- عدم إجراء تقاص بين أي من بنود القوائم المالية.
- عرض البيانات للفترة المالية الحالية وللترات السابقة (البيانات المقارنة).
- إعادة تصنيف المبالغ المقارنة عند تعديل عرض أو تصنيف أي من بنود القوائم المالية.
- عند إجراء إعادة تصنيف المبالغ المقارنة يتم الإفصاح عن سبب إعادة التصنيف.
- تتضمن إيضاحات القوائم المالية معلومات وصفية متى ما كانت ملائمة لفهم القوائم المالية الحالية.
- **ب- محور متطلبات عرض قائمة المركز المالي:** ويتضمن عدد (26) مطلب، على النحو التالي:
 - عرض الأصول في قائمة المركز المالي حسب سيولتها.
 - عرض النقد والنقد المكافئ في بند مستقل بقائمة المركز المالي.
 - عرض المدينون أو القروض والتسهيلات في بند مستقل بقائمة المركز المالي.
 - الإفصاح عن الجزء الذي يتوقعه استعادته من الأصول (المدينون أو القروض والتسهيلات) بعد أكثر من 12 شهر في بند منفصل عن باقي المدينين.
 - عرض المخزون في بند مستقل بقائمة المركز المالي.
 - إظهار الأصول الثابتة (الممتلكات والمصانع والمعدات) في بند مستقل بقائمة المركز المالي.
 - الإفصاح عن الأصول الثابتة مقرونة بمجمع الاستهلاك المتعلق بها في صلب القوائم المالية أو في الإيضاحات.
 - إظهار الأصول غير الملموسة بالتكلفة في بند مستقل بقائمة المركز المالي مطروحاً منها الإطفاء.
 - إظهار الاستثمارات التي تم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية في بند مستقل بقائمة المركز المالي.
 - الإفصاح عن الاستثمارات المالية طويلة الأجل (الأدوات المالية) بالتكلفة المطفأة وفق المعيار المحاسبي الدولي (39) IAS.
 - إظهار الممتلكات الاستثمارية أو الاستثمارات العقارية في بند مستقل بقائمة المركز المالي.
 - إظهار الأصول الأخرى في بند مستقل بقائمة المركز المالي.

- عرض الأدوات المالية في بند مستقل بقائمة المركز المالي.
- عرض الالتزامات في قائمة المركز المالي حسب سيولتها.
- عرض الدائنون أو ودائع العملاء في بند مستقل عن باقي الالتزامات بقائمة المركز المالي.
- الإفصاح عن الجزء الذي يتوقعه تسويته من الالتزامات (الدائنون أو ودائع العملاء) بعد أكثر من 12 شهر في بند منفصل عن باقي الدائنون.
- إظهار بند الالتزامات المحتملة بشكل مستقل بقائمة المركز المالي.
- عرض القيمة الاسمية للأسهم العادية والأسهم الممتازة إما في صلب القائمة أو في الإيضاحات.
- عرض عدد الأسهم المصرح بها في قائمة المركز المالي أو في قائمة التغير في حقوق الملكية أو في الإيضاحات.
- عرض الأسهم المصدرة (المدفوعة وغير المدفوعة) في قائمة المركز المالي أو في قائمة التغير في حقوق الملكية أو في الإيضاحات.
- عرض الحقوق والمزايا والقيود الخاصة بكل فئة أسهم بما في ذلك القيود على توزيع أرباح الأسهم في قائمة المركز المالي أو في قائمة التغير في حقوق الملكية أو في الإيضاحات.
- عرض الاحتياطي القانوني أو الإجمالي في بند منفصل ضمن حقوق الملكية.
- وصف طبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق الملكية.
- عرض المخصصات في صلب قائمة المركز المالي ضمن بند مستقل.
- إظهار الالتزامات والأصول الضريبية الحالية في بند مستقل بقائمة المركز المالي وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي (12) IAS.
- الإفصاح عن أي تصنيفات جزئية أو تحليل للبنود المعروضة إما في صلب القائمة أو في الإيضاحات.
- **ج- محور متطلبات قائمة الدخل:** ويتضمن عدد (14) مطلب، على النحو التالي:
 - عرض البنود الخاصة بالربح أو الخسارة في قائمة منفصلة أو ضمن قائمة الدخل الشامل.
 - عرض البنود الخاصة بالدخل الشامل.
 - عرض إيرادات المصرف بشكل منفصل.
 - عرض تكاليف التمويل بشكل منفصل.
 - عرض الأرباح والخسائر الناتجة عن إلغاء الاعتراف بالأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.
 - عرض حصة المصرف من الأرباح والخسائر في الاستثمارات التي قام بها.
 - عرض مصروف ضريبة الدخل بشكل منفصل في صلب القائمة.
 - عدم عرض أي من بنود الدخل أو المصاريف غير العادية.
 - عرض أرباح أو خسائر بيع أو شطب أو التخلص من بنود الأصول الثابتة.
 - عرض نتائج تسوية القضايا.

- عرض مصروف الاستهلاك في بند مستقل.
 - عرض خسائر تدني الأصول أو فائض إعادة التقييم للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة.
 - عرض المكاسب والخسائر الناشئة عن ترجمة القوائم المالية لعملات اجنبية في بند مستقل.
 - تعرض القائمة مصروفات منافع الموظفين في بند مستقل.
3. مقارنة قائمة الفحص المصممة مع قوائم الفحص المستخدمة في الأدبيات السابقة، وعرض قائمة الفحص على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بكلية طرابلس للعلوم والتقنية وجامعة الرفاق الأهلية للعلوم التطبيقية والإنسانية لتقييمها، وقد تم الاستفادة من آراء المحكمين في تعديلها.
4. يتم إعطاء رقم (1) للبند أو المتطلب المتوافق، وإعطاء رقم (0) للبند أو المتطلب غير المتوافق مع متطلبات المعيار، وذلك حسب المحاور المعروضة سابقاً ولكل مصرف من المصارف عينة البحث، ولكل سنة من السنوات محل البحث، ثم استخلاص النسبة العامة للتوافق لكل سنة والمتوسط لكل مصرف عن الفترة 2020-2024م.

ولأغراض تفسير نتائج التحليل الكمي، تم اعتماد مقياس تصنيفي يوضح مستويات التوافق مع متطلبات المعيار محل البحث. ويهدف هذا التصنيف إلى تحويل النسب المئوية المحسوبة إلى دلالات وصفية تُسهم في تفسير درجة التوافق، وتسهّل المقارنة بين المصارف وعبر الفترات الزمنية المختلفة. ويعرض الجدول رقم (1) فئات التوافق المعتمدة في البحث:

جدول (1): فئات التوافق

نسبة التوافق	مستوى التوافق	الدالة
من 80% إلى 100%	توافق مرتفع	القوائم المالية تعكس تغطية واضحة لمعظم متطلبات المعيار، مع وجود بعض الفجوات الطفيفة التي لا تؤثر على جودة العرض.
من 70% إلى أقل من 80%	توافق جيد	القوائم المالية تُغطي أغلب متطلبات المعيار، مع وجود بعض الفجوات الجوهرية، لكنها تعكس جهداً مؤسسياً واضحاً في العرض.
من 60% إلى أقل من 70%	توافق متوسط	القوائم المالية تغطي بعض متطلبات المعيار، مع وجود فجوات جوهرية في البنود، لكنها تعكس محاولة واضحة لتطبيق المعيار.
من 50% إلى أقل من 60%	توافق مقبول	يغيب عدد من البنود عن القوائم المالية، لكنها تعكس جهداً ملموساً لتحسين الإفصاح والعرض.
أقل من 50%	توافق ضعيف	القوائم المالية تشير إلى عدداً محدوداً من البنود، لكنها تظهر وجود بعض الجهود المبذولة في العرض.

المصدر: إعداد الباحثان

3.10. تحليلات البيانات:

يهدف هذا القسم من البحث إلى عرض نتائج تحليلات البيانات، بما يساهم في الإجابة عن تساؤلات البحث وتحقيق أهدافه.

1.3.10. نسب توافق المصارف التجارية الليبية الخاصة محل البحث مع المتطلبات العامة لعرض القوائم المالية وفق (1) IAS:

يوضح الجدول (2) خلاصة نسب توافق المصارف التجارية الليبية الخاصة محل البحث مع المتطلبات العامة لعرض القوائم المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي (1) IAS.

جدول (2): توافق المصارف مع المتطلبات العامة وفق (1) IAS

اسم المصرف	2020	2021	2022	2023	2024	المتوسط
المصرف المتحد للتجارة والاستثمار	63%	63%	58%	63%	58%	61%
مصرف النوران	79%	84%	84%	84%	84%	83%
مصرف السراي للتجارة والاستثمار	78.9%	78.9%	73.6%	78.9%	68.4%	75.7%
مصرف اليقين	57.89%	52.63%	47.36%	47.36%	47.36%	50.5%
مصرف التجارة والتنمية	42.10%	52.63%	47.36%	47.36%	47.36%	47.36%
المتوسط						63.5%

يُظهر المتوسط العام البالغ (63.5%) لمستوى التوافق مع المتطلبات العامة لعرض القوائم المالية وفق (1) IAS أن المصارف التجارية الليبية الخاصة محل البحث تحقق درجة توافق متوسطة. فهذه النسبة تعني أن ما يزيد قليلاً عن ثلث المتطلبات لا يتحقق بصورة منتظمة، وهو مؤشر لا يمكن التقليل من دلالاته، لأن المعيار المشار إليه لا يعالج تفاصيل فنية هامشية، بل يضع الإطار البنوي لعرض القوائم المالية وطبيعة الإفصاح المصاحب لها. وعليه فإن مستوى التوافق المسجل يعكس وجود فجوة بحاجة إلى سد في العرض والإفصاح بالقوائم المالية للمصارف التجارية الليبية الخاصة.

وبترتيب المصارف قيد البحث تنازلياً بحسب متوسط التوافق خلال الفترة 2020-2024م، يتصدر مصرف النوران بنسبة (83%)، يليه مصرف السراي للتجارة والاستثمار بنسبة (75.7%)، ثم المصرف المتحد للتجارة والاستثمار بنسبة (61%)، ثم مصرف اليقين بنسبة (50.5%)، وأخيراً مصرف التجارة والتنمية بنسبة (47.36%). ويكشف هذا الترتيب عن تباين جوهري بين المصارف، إذ تفوق أعلى مصرف على أدنى مصرف بما يزيد عن خمس وثلاثين نقطة مئوية، وهو فارق يعكس اختلافاً في مستوى تبني متطلبات العرض والإفصاح بين المصارف التجارية الليبية الخاصة.

بالنسبة للمصرف المتحد للتجارة والاستثمار، فقد اتسم مستوى التوافق بالاستقرار النسبي حول متوسط (61%) دون تحسن نوعي عبر السنوات. وقد تحقق التوافق بصورة منتظمة في الجوانب الشكلية الأساسية مثل الإفصاح عن عنوان القوائم المالية أعلى كل قائمة، والفترة المالية كل قائمة، والعملية المستخدمة في العرض، ومستوى التقريب المستخدم في الأرقام، وعرض البنود ذات الأهمية النسبية بصورة منفصلة، وعدم إجراء التقاص، وعرض البيانات المقارنة، وإعادة تصنيف المبالغ المقارنة. وفي المقابل، لم يتحقق التوافق في عناصر جوهرية تتعلق بالإشارة إلى الامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وعرض ملخص السياسات المحاسبية، والإفصاح عن التقديرات المحاسبية، وتقييم الاستمرارية، وبيان أساس القياس، والإفصاح عن أسباب إعادة التصنيف، وتضمن معلومات وصفية ملائمة في الإيضاحات. ويعكس هذا النمط تركيزاً على استيفاء متطلبات العرض الظاهري أو الشكلي مع ضعف في الإفصاح التفسيري والمفاهيمي الذي يُشكّل جوهر المعيار.

أما مصرف النوران، فقد أظهر أعلى مستويات التوافق وأكثرها استقراراً بعد سنة 2021م، حيث بلغ متوسطه (83%). وقد تحقق التوافق في معظم متطلبات (1) IAS، بما في ذلك الإشارة إلى الامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، وعرض السياسات المحاسبية، والتقديرات المحاسبية، والإفصاح عن أساس القياس ابتداءً من سنة 2021م، إلى جانب المتطلبات الشكلية والتنظيمية المشار إليها سابقاً. ومع ذلك، لم يتحقق التوافق في الإفصاح عن تقييم القدرة على الاستمرارية، كما لم يتحقق في عرض القوائم بنفس النسق عبر السنوات، إضافة إلى عدم الإفصاح عن أسباب إعادة تصنيف بعض البنود. ويُفهم من ذلك أن المصرف يتمتع ببنية إفصاح متقدمة نسبياً، إلا أن بعض الجوانب المرتبطة بالاتساق الزمني وتأكيد الاستمرارية لا تزال بحاجة إلى توضيح من خلال عرضها ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

وبالنسبة لمصرف السراي للتجارة والاستثمار، فقد سجل متوسط توافق بلغ (75.7%) مع تذبذب ملحوظ خاصة في سنة 2024م. وقد تحقق التوافق في عرض ملخص لبعض السياسات المحاسبية، والتقديرات المحاسبية (باستثناء السنة الأخيرة)، وتوضيح بعض أسس القياس المستخدمة، وفصل البنود ذات الأهمية النسبية بشكل مستقل، وعدم إجراء تقاص بين البنود، وعرض البيانات المقارنة. إلا أن التوافق لم يتحقق في تقييم الاستمرارية، ولا في العرض بنفس النسق عبر السنوات، كما ظهر عدم استقرار في الإفصاح عن اسم المصرف ومستوى تقريب الأرقام، وكذلك فيما يتعلق بالإشارة إلى الامتثال لمعايير (IFRS) في بعض السنوات، إضافة إلى غياب الإفصاح عن أسباب إعادة التصنيف. ويشير هذا التذبذب إلى أن آلية العرض والإفصاح المتبعة ليست مستقرة وثابتة بين السنوات، خاصة وأنه في سنة 2024م تراجعت نسبة التوافق إلى 68.4%.

أما مصرف اليقين، فقد بلغ متوسط التوافق (50.5%) مع اتجاه تنازلي بعد سنة 2020م. وقد تحقق التوافق في العناصر الأساسية المتعلقة بعرض عناوين القوائم المالية، وتوضيح الفترة المالية التي تغطيها تلك القوائم، وفصل البنود ذات الأهمية النسبية، وعدم إجراء مقاصة بين البنود، وعرض البيانات المقارنة، وإعادة التصنيف، إلى جانب عرض بعض المعلومات الوصفية في سنوات محددة. وفي المقابل، لم يتحقق التوافق في

الإشارة إلى الامتثال للمعايير (IFRS)، ولا في عرض ملخص للسياسات المحاسبية أو التقديرات المحاسبية أو تقييم الاستمرارية أو توضيح أساس القياس المحاسبي المستخدم، كما لم يتحقق في العرض بنفس النسق عبر السنوات أو الإفصاح عن أسباب إعادة التصنيف عندما تم ذلك. ويعكس ذلك محدودية في تبني البعد المفاهيمي للمعيار (1) IAS، واقتصار العرض على المتطلبات الشكلية.

وجاء مصرف التجارة والتنمية في أدنى مستوى توافق بمتوسط (47.36%)، حيث اقتصر التوافق بصورة أساسية على الجوانب التنظيمية الشكلية مثل إدراج عناوين القوائم المالية، وتوضيح الفترة المالية التي تغطيها تلك القوائم، وفصل البنود ذات الأهمية النسبية عن بعضها البعض، وعدم إجراء مقاصة بين البنود، وعرض البيانات المقارنة، وعرض البنود المعاد تصنيفها للسنتين محل المقارنة. بينما لم يتحقق التوافق في عناصر جوهرية تشمل عرض ملخص السياسات المحاسبية، والتقديرات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية، كما لم يتم تسليط الضوء على قيام إدارة المصرف بتقييم القدرة على الاستمرارية، ولم يتم توضيح أساس القياس المستخدم، ولا الإفصاح عن أسباب إعادة تصنيف بعض البنود عبر السنوات، كما غاب الإفصاح عن العملة ومستوى التقريب في معظم السنوات. ويشير هذا المستوى إلى أن عرض القوائم المالية يفتقر إلى مقومات الإفصاح المتكامل التي يهدف إليها المعيار.

ومن خلال تحليل البنود عبر جميع المصارف، يتضح أن أغلبها يحقق التوافق في المتطلبات الشكلية والتنظيمية مثل إدراج عناوين القوائم المالية، وتوضيح الفترة المالية التي تغطيها تلك القوائم، وعدم إجراء مقاصة بين البنود، وعرض البيانات المقارنة، وفصل البنود ذات الأهمية النسبية عن بعضها البعض. لكن في المقابل، يظهر ضعف شبه جماعي في التوافق مع البنود المتعلقة بالإفصاح عن تقييم الاستمرارية، وتوضيح أسباب إعادة تصنيف بعض المبالغ والبنود، وأحياناً أساس القياس المحاسبي المستخدم والتقديرات المحاسبية التي أعدت القوائم المالية على أساسها. وهذا التباين بين الشكل والمضمون يعكس ميلاً عاماً نحو التركيز على الإطار الخارجي للعرض مع إغفال بعض عناصر الإفصاح التفسيري التي تزيد من خاصيتي قابلية المعلومات المحاسبية للفهم والمقارنة التي نص عليها الإطار المفاهيمي للتقارير المالية.

وتقود النتائج السابقة إلى استنتاجات تفسيرية ذات دلالة عميقة؛ إذ يبدو أن التفاوت في مستويات التوافق بين المصارف التجارية الليبية الخاصة محل البحث لا يرتبط بغياب المعرفة الفنية بمتطلبات المعيار (1) IAS فقط، بل بدرجة إدماج متطلبات العرض ضمن ثقافة الحوكمة المؤسسية داخل تلك المصارف. فالمصارف ذات المستويات الأعلى من التوافق قد تعكس وجود أنظمة داخلية أكثر نضجاً في إعداد التقارير المالية، في حين أن المستويات المنخفضة للتوافق تشير إلى أن عرض القوائم المالية قد يُنظر إليه بوصفه إجراء تنظيمياً دورياً أكثر من كونه أداة تواصل مهمة. كما أن استمرار عدم التوافق في بنود مثل تقييم القدرة على الاستمرارية، واستعراض أساس القياس المحاسبي المستخدم، يثير تساؤلات حول مدى إدراك الأهمية المفاهيمية لهذه الإفصاحات في زيادة الشفافية والثقة لدى مستخدمي القوائم المالية. وبذلك يمكن القول إن التحدي لا يكمن في استكمال عدد محدود من

البنود المتبقية لزيادة درجة التوافق مع (1) IAS فقط، بل في ترسيخ فلسفة العرض الشامل التي يقوم عليها معيار (1) IAS.

بناءً على التحليلات السابقة، يتضح أن مدى توافق الإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية الليبية الخاصة مع المتطلبات العامة لعرض القوائم المالية وفق (1) IAS خلال الفترة 2020-2024م كان متوسط إلى مقبولاً، حيث بلغ المتوسط العام 63.5%، مع تفاوت بين المصارف يتراوح من 83% لمصرف النوران إلى 47.36% لمصرف التجارة والتنمية، ويظهر أن المصارف تحقق أغلب المتطلبات الشكلية والتنظيمية بينما تظل البنود الجوهرية المتعلقة بالإفصاح عن تقييم الاستمرارية، والسياسات والتقديرات المحاسبية، والمتطلبات ذات الصلة بإعادة التصنيف غير متوافقة مع (1) IAS، مما يشير إلى وجود فجوات بحاجة إلى سد في تطبيق المعيار، وهذا ما يجيب عن التساؤل الفرعي الأول للبحث وهو ما مدى توافق الإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية الليبية الخاصة مع المتطلبات العامة لعرض القوائم المالية وفق (1) IAS خلال الفترة 2020-2024م؟

2.3.10. نسب توافق المصارف التجارية الليبية الخاصة محل البحث مع متطلبات عرض قائمة المركز المالي وفق (1) IAS:

يستعرض الجدول (3) خلاصة نسب توافق المصارف التجارية الليبية الخاصة محل البحث مع متطلبات عرض قائمة المركز المالي وفق المعيار المحاسبي الدولي (1) IAS.

جدول (3): توافق المصارف مع متطلبات عرض قائمة المركز المالي وفق (1) IAS

اسم المصرف	2020	2021	2022	2023	2024	المتوسط
المصرف المتحد للتجارة والاستثمار	50%	50%	50%	50%	50%	50%
مصرف النوران	45%	45%	45%	41%	50%	45.2%
مصرف السراي للتجارة والاستثمار	66.67%	66.67%	66.67%	66.67%	75%	68.3%
مصرف اليقين	52.17%	47.82%	56.52%	56.52%	52.17%	53%
مصرف التجارة والتنمية	41.6%	45.8%	45.8%	45.8%	45.8%	45%
المتوسط						52.3%

تعكس النتائج المتعلقة بمدى توافق المصارف التجارية الليبية الخاصة مع متطلبات عرض قائمة المركز المالي وفق (1) IAS أن المتوسط العام البالغ (52.3%) يشير إلى مستوى توافق مقبول يميل إلى الضعف، إذ إن ما يُقارب نصف المتطلبات فقط يتحقق بصورة منتظمة خلال الفترة محل البحث. وهذه النسبة تكتسب أهمية خاصة لأن قائمة المركز المالي تمثل الركيزة الأساسية في عرض المركز المالي للمؤسسة، وأي قصور في بنيتها أو تصنيفاتها ينعكس مباشرة على جودة المعلومات المتعلقة بالسيولة، والملاءة، وهيكل رأس المال. وعليه فإن

المستوى المسجل لا يعكس مجرد نقص كمي، بل يكشف عن فجوة في اكتمال الإطار المفاهيمي والتنظيمي لعرض قائمة المركز المالي.

وبترتيب المصارف تنازلياً حسب متوسط التوافق، جاء مصرف السراي للتجارة والاستثمار في المرتبة الأولى بنسبة (68.3%)، يليه مصرف اليقين بنسبة (53%)، ثم المصرف المتحد للتجارة والاستثمار بنسبة (50%)، ثم مصرف النوران بنسبة (45.2%)، وأخيراً مصرف التجارة والتنمية بنسبة (45%). ويلاحظ أن الفارق بين أعلى وأدنى مصرف يتجاوز ثلاثاً وعشرين نقطة مئوية، وهو ما يؤكد وجود تباين واضح في عرض قائمة المركز المالي للمصارف محل البحث.

بالنسبة للمصرف المتحد للتجارة والاستثمار، فقد استقر مستوى التوافق عند (50%) طوال الفترة، وهو استقرار يعكس ثباتاً في نمط العرض دون تطوير يُذكر. وقد حقق توافقاً مع متطلبات (1) IAS فيما يتعلق بعرض الأصول حسب السيولة، وإظهار النقد والقروض والتسهيلات والأصول الثابتة والأصول غير الملموسة والأصول الأخرى في بنود مستقلة، إضافة إلى عرض ودائع العملاء، والاحتياطي القانوني، والمخصصات، وتوضيح التحليل الجزئي للبنود في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية. وفي المقابل، لم يحقق المصرف توافقاً مع المعيار في الإفصاح عن الأجزاء طويلة الأجل من الأصول والالتزامات، ولا في عرض الالتزامات حسب السيولة، أو عرض الالتزامات المحتملة، أو توضيح تفاصيل حقوق الملكية المتعلقة بالقيمة الاسمية وعدد الأسهم وحقوقها، أو عرض الأصول والالتزامات الضريبية.

أما مصرف النوران، فرغم تسجيله أعلى مستويات التوافق في العرض العام للقوائم، إلا أن توافقه في عرض قائمة المركز المالي جاء منخفضاً نسبياً بمتوسط (45.2%). وقد تحقق التوافق في عرض النقد، والقروض والتسهيلات، والأصول الثابتة، والمخصصات، والاحتياطي القانوني، وودائع العملاء، وبعض عناصر حقوق الملكية في سنوات محددة. غير أن غياب الإفصاح عن الأجزاء طويلة الأجل، وعدم عرض الالتزامات المحتملة، وضعف الإفصاح التفصيلي عن هيكل الأسهم وحقوقها، إضافة إلى عدم إظهار بعض البنود كأصول غير الملموسة في سنوات معينة، وهذا ما يفسر انخفاض نسبة التوافق.

وبالنسبة لمصرف السراي للتجارة والاستثمار، فقد أظهر أعلى مستوى توافق (68.3%) مع تحسن في سنة 2024م. وتميز بعرض أكثر اكتمالاً لبنود حقوق الملكية من حيث القيمة الاسمية وعدد الأسهم، إضافة إلى عرض الالتزامات المحتملة، ووصف طبيعة الاحتياطيات التي تم تكوينها، إلى جانب عرض العناصر الأساسية للأصول والالتزامات. ومع ذلك، ظل الإفصاح عن الأجزاء طويلة الأجل للأصول والالتزامات غائباً، كما لم يتحقق التوافق في عرض الالتزامات حسب السيولة أو في الإفصاح عن الأصول والالتزامات الضريبية.

أما مصرف اليقين، فقد سجل متوسطاً (53%) مع تذبذب نسبي عبر السنوات. وقد حقق المصرف توافقاً في العناصر الأساسية لعرض بنود الأصول والالتزامات، والاحتياطي القانوني، والمخصصات، وفي عرض

التحليل الجزئي للبنود أو العناصر، إضافة إلى عرض الالتزامات حسب السيولة. وفي المقابل، لم يتحقق التوافق في الإفصاح عن الأجزاء طويلة الأجل من القروض والتسهيلات والدائنين، ولا في عرض الالتزامات المحتملة أو تفاصيل هيكل الأسهم وحقوقها أو الأصول والالتزامات الضريبية. ويعكس ذلك مستوى متوسطاً من العرض الهيكلي لقائمة المركز المالي مع محدودية في الإفصاح التحليلي المتعلق برأس المال والمخاطر المحتملة.

وجاء مصرف التجارة والتنمية في أدنى مستوى توافق (45%)، حيث اقتصر العرض بصورة أساسية على البنود الجوهرية التقليدية مثل النقد، والقروض والتسهيلات، والأصول الثابتة، وودائع العملاء، والاحتياطي القانوني، والمخصصات، مع غياب واضح لمعظم الإفصاحات المرتبطة بتفصيل حقوق الملكية، والالتزامات المحتملة، والأجزاء طويلة الأجل من القروض والتسهيلات والدائنين، والأصول والالتزامات الضريبية.

وعلى مستوى البنود المشتركة، يتضح أن غالبية المصارف تتوافق في عرض الأصول حسب سيولتها، وعرض النقد والنقد المكافئ بشكل مستقل، وعرض القروض والتسهيلات، والأصول الثابتة، وودائع العملاء، والاحتياطي القانوني، والمخصصات. وفي المقابل، يظهر ضعف شبه جماعي في الإفصاح عن الأجزاء المتوقع استردادها أو تسويتها بعد أكثر من اثني عشر شهراً من القروض والتسهيلات والدائنين، وفي عرض الالتزامات المحتملة، والأصول والالتزامات الضريبية، والتفصيل الكامل لهيكل الأسهم وحقوقها، إضافة إلى غياب عرض الالتزامات حسب السيولة في بعض الحالات. وهذا النمط من العرض يعكس اهتماماً بالتصنيف الكلي للبنود مقابل ضعف في التحليل الزمني لبعض بنود الأصول والالتزامات وضعف في توضيح هيكل حقوق الملكية، وتوافر هذه المعلومات من شأنه أن يتيح تقييماً أدق للمخاطر والملاءة.

وتقود هذه النتائج إلى تفسير مفاده أن عرض قائمة المركز المالي في المصارف محل البحث يتسم بالتركيز على البنية التقليدية للمركز المالي دون استكمال الأبعاد التحليلية التي يهدف إليها المعيار، خصوصاً ما يتعلق بالتصنيف الزمني والشفافية في هيكل رأس المال. كما أن الغياب المتكرر للإفصاح عن البنود المرتبطة بالأسهم والالتزامات المحتملة قد يعكس محدودية في دمج متطلبات المعيار (1) IAS ضمن سياسات عرض القوائم المالية، أو اعتماد نماذج عرض تقليدية لا يتم تحديثها بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية.

وبناءً على التحليلات السابقة، يمكن الإجابة عن التساؤل الفرعي الثاني للبحث وهو: **ما مدى توافق الإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية الليبية الخاصة مع متطلبات عرض قائمة المركز المالي وفق IAS (1) خلال الفترة 2020-2024م؟** بأن مدى توافق الإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية الليبية الخاصة مع متطلبات عرض قائمة المركز المالي وفق (1) IAS خلال الفترة 2020-2024م جاء في حدود المستوى المقبول المائل إلى الضعف، حيث بلغ المتوسط العام نحو 52.3%، مع تفاوت ملحوظ بين المصارف تراوح بين 68.3% كأعلى نسبة و45% كأدنى نسبة. ويظهر من النتائج أن المصارف تلتزم في الغالب بعرض البنود الأساسية للمركز المالي مثل النقدية، والقروض والتسهيلات، والأصول الثابتة، وودائع العملاء، والمخصصات، إلا أن أوجه القصور تتركز في ضعف الإفصاح عن الأجزاء طويلة الأجل من الأصول والالتزامات، والالتزامات

المحتملة، والتفصيلات المرتبطة بهيكل حقوق الملكية، إضافة إلى محدودية عرض الالتزامات وفق معيار السيولة في بعض الحالات، مما يعكس فجوات بحاجة إلى السد لتتمكن المصارف محل البحث من تحقيق نسب توافق أعلى مع المعيار (1) IAS.

3.3.10. نسب توافق المصارف التجارية الليبية الخاصة محل البحث مع متطلبات عرض قائمة الدخل وفق (1) IAS:

يبين الجدول (4) خلاصة نسب توافق المصارف التجارية الليبية الخاصة محل البحث مع متطلبات عرض قائمة الدخل وفق المعيار المحاسبي الدولي (1) IAS.

جدول (4): توافق المصارف مع متطلبات عرض قائمة الدخل وفق (1) IAS

اسم المصرف	2020	2021	2022	2023	2024	المتوسط
المصرف المتحد للتجارة والاستثمار	%69	%69	%69	%69	%69	%69
مصرف النوران	%61.5	%61.5	%61.5	%61.5	%61.5	%61.5
مصرف السراي للتجارة والاستثمار	%50	%50	%57	%50	%57	%52.8
مصرف اليقين	%38.46	%38.46	%38.46	%38.46	%38.46	%38.46
مصرف التجارة والتنمية	%46.15	%46.15	%46.15	%46.15	%46.15	%46.15
المتوسط						%53.6

بناءً على التحليلات السابقة، يتضح أن مدى توافق المصارف التجارية الليبية الخاصة مع متطلبات عرض قائمة الدخل وفق (1) IAS خلال الفترة 2020-2024م جاء عند مستوى مقبول يميل إلى الضعف، إذ بلغ المتوسط العام 53.6%، مع ثبات نسبي في نسب التوافق عبر السنوات، ما يعكس أن أنماط العرض لم تشهد تطوراً جوهرياً خلال فترة البحث، وأن التحسينات -إن وجدت- كانت محدودة.

وبترتيب المصارف تنازلياً وفق متوسطات التوافق، جاء المصرف المتحد للتجارة والاستثمار في المرتبة الأولى بنسبة 69%، يليه مصرف النوران بنسبة 61.5%، ثم مصرف السراي للتجارة والاستثمار بنسبة 52.8%، ثم مصرف التجارة والتنمية بنسبة 46.15%، وأخيراً مصرف اليقين بنسبة 38.46%، وهو ما يكشف عن فجوة واضحة بين المصرف الأعلى توافقاً والمصرف الأدنى توافقاً، بما يعكس تبايناً في آليات إعداد التقارير المالية بالمصارف الخاصة.

وفيما يتعلق بالمصرف المتحد للتجارة والاستثمار، فقد أظهر مستوى مرتفعاً نسبياً من التوافق تمثل في عرضه للربح أو الخسارة بصورة منفصلة، وعرض الإيرادات، وحصة المصرف من نتائج الاستثمارات، ومصرف ضريبة الدخل، ومصرف استهلاك الأصول الثابتة، ومنافع الموظفين، والمكاسب أو الخسائر الناتجة عن فروقات

ترجمة العملات الأجنبية، وعدم إظهار بنود غير عادية، غير أن القصور تمثل في عدم عرض بنود الدخل الشامل بصورة مستقلة، وعدم الإفصاح عن تكاليف التمويل ونتائج تسوية القضايا وخسائر تدني الأصول، وهو ما يشير إلى تركيز على البنود التشغيلية الأساسية دون غيرها.

أما مصرف النوران فقد حقق مستوى توافق متوسط، حيث التزم بعرض الربح أو الخسارة والإيرادات ومصرف الضريبة وعدم إدراج بنود غير عادية، إضافة إلى عرض نتائج تسوية القضايا ومصرف استهلاك الأصول الثابتة، إلا أن القصور تمثل في عدم عرض بنود الدخل الشامل، وعدم إظهار تكاليف التمويل وحصة المصرف من الاستثمارات ومنافع الموظفين وخسائر تدني الأصول بشكل مستقل، مما يشير إلى نمط عرض يقتصر على الحد الأدنى من بنود المعيار (1) IAS دون توسع في العرض.

وفيما يخص مصرف السراي للتجارة والاستثمار، فقد اتسم أدائه بالتذبذب النسبي في عرض بند الدخل الشامل، مع التوافق في عرض إيرادات المصرف ومصرف الضرائب ومصرف استهلاك الأصول الثابتة ومنافع الموظفين وفروقات العملة، غير أن عدم عرض تكاليف التمويل ونتائج الاستثمارات وأرباح أو خسائر التخلص من الأصول ونتائج تسوية القضايا وخسائر التدني بشكل مستقل ومنفصل في صلب قائمة الدخل يعكس ضعفاً في استكمال صورة الأداء المالي الشامل.

أما مصرف التجارة والتنمية فقد أظهر مستوى توافق منخفض نسبياً رغم توافقه في عرض الربح أو الخسارة والإيرادات وتكاليف التمويل ومصرف الضريبة ومصرف استهلاك الأصول الثابتة، إلا أن عدم عرض عدد من البنود المهمة مثل أرباح أو خسائر التخلص من الأصول، ونتائج تسوية القضايا، وخسائر تدني الأصول، وفروقات ترجمة العملات، ومنافع الموظفين، يشير إلى قصور في شمولية العرض وضعف في إبراز العناصر غير التشغيلية المؤثرة في نتيجة النشاط.

وجاء مصرف اليقين في المرتبة الأخيرة بنسبة 38.46%، حيث اقتصر التوافق على عرض الربح أو الخسارة والإيرادات ومصرف الضريبة ومصرف استهلاك الأصول الثابتة وعدم إدراج بنود غير عادية، في مقابل غياب عرض بنود الدخل الشامل وتوضيح تكاليف التمويل ونتائج الاستثمارات وأرباح أو خسائر التخلص من الأصول ونتائج تسوية القضايا وخسائر التدني ومنافع الموظفين، وهو ما يعكس نمط عرض محدود يركز على الهيكل الأساسي للقائمة دون استيفاء متطلبات الإفصاح الموسعة التي نص عليها المعيار.

وبصورة عامة، يتبين أن البنود التي تحظى بتوافق لدى أغلب المصارف تتمثل في عرض بنود الربح أو الخسارة، وعرض الإيرادات بشكل منفصل، وإظهار مصرف ضريبة الدخل، وعدم إدراج بنود غير عادية، وعرض مصرف استهلاك الأصول الثابتة بشكل مستقل، في حين أن البنود الأقل توافقاً تشمل عرض بنود الدخل الشامل، وتكاليف التمويل لدى بعض المصارف، ونتائج تسوية القضايا، وخسائر تدني الأصول، ومنافع الموظفين، وهو ما

يدل على أن المصارف تميل إلى استيفاء المتطلبات التقليدية المرتبطة بصافي الدخل، مقابل ضعف في عرض المكونات الأخرى للأداء المالي الشامل.

وتفسيريًا، يمكن إرجاع هذا النمط إلى محدودية الاهتمام بمفهوم الدخل الشامل بوصفه إطاراً أوسع لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، إضافة إلى ضعف المواءمة بين السياسات المحاسبية الداخلية ومتطلبات العرض التفصيلي التي يفرضها معيار (1) IAS، فضلاً عن احتمال تأثر ممارسات العرض بالبيئة التنظيمية المحلية التي قد لا تركز بالقدر الكافي على شمولية الإفصاح. كما أن ثبات نسب التوافق عبر السنوات يعكس أن القصور ليس حدثاً أو ظرفاً عارضاً، بل يرتبط بسياسات إعداد القوائم المالية ذاتها. وبذلك فإن هذه النتائج تجيب عن التساؤل الفرعي الثالث للبحث، والذي يتمثل في تحديد ما مدى توافق الإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية الليبية الخاصة مع متطلبات عرض قائمة الدخل وفق (1) IAS خلال الفترة 2020-2024م؟، حيث يتضح أن التوافق جاء بدرجة مقبولة تميل إلى الضعف، مع وجود فجوات بحاجة إلى سد في عدد من بنود العرض المؤثرة في تقييم الأداء المالي الشامل للمصرف.

4.10. الإجابة عن التساؤل الرئيس للبحث:

بناءً على النتائج السابقة، يمكن القول إن مدى توافق الإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية الليبية الخاصة مع متطلبات عرض القوائم المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (1) IAS خلال الفترة 2020-2024م جاء في مجمله عند مستوى مقبول يميل إلى الضعف، بمتوسط عام بلغ نحو 56.46%، مع وجود تفاوت واضح بين المصارف وبين السنوات محل البحث. فقد أظهرت النتائج توافقاً مقبولاً مع المتطلبات الشكلية والتنظيمية العامة، في حين برزت فجوات جوهرية في عرض بنود تتعلق بتقييم الاستمرارية، والسياسات والتقديرات المحاسبية، ومتطلبات إعادة التصنيف، فضلاً عن ضعف نسبي في عرض بعض مكونات قائمة المركز المالي وقائمة الدخل الشامل وفق متطلبات المعيار.

وعلى الرغم من أن نسب التوافق المحققة جاءت منخفضة نسبياً، إلا أنه يمكن تقييمها بإيجابية عند الأخذ في الاعتبار أن غالبية المصارف محل البحث غير مدرجة في سوق المال الليبي - باستثناء مصرف التجارة والتنمية - الأمر الذي يجعل التزامها بمتطلبات عرض القوائم المالية وفق المعيار (1) IAS ذات طبيعة تطوعية واختيارية وليست إلزامية تنظيمياً. بل إن النتائج أظهرت في بعض الحالات تفوق نسب التوافق لدى بعض المصارف غير المدرجة مقارنة بالمصرف المدرج ضمن عينة البحث، وهو ما يعكس وجود توجه مهني نحو تبني الممارسات المحاسبية الدولية بمعزل عن عامل الإدراج الرسمي في السوق المالية.

11. مناقشة النتائج:

عند مقارنة نتائج البحث الحالي بنتائج الأبحاث السابقة، يتضح وجود تشابه واضح في بعض الجوانب، خاصة فيما يتعلق بالامتثال الجزئي لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي (1) IAS. فقد أظهر البحث الحالي أن

مستوى توافق الإفصاح في المصارف التجارية الليبية الخاصة خلال الفترة (2020-2024م) بلغ (56.46%)، وهو ما يشير إلى توافق جزئي يميل إلى الضعف، ويعكس تطبيقاً طوعياً لمتطلبات المعيار. وتتقاطع هذه النتيجة مع نتائج بحث (Agyei-Mensah, 2012) الذي أشار إلى أن متوسط مستوى الإفصاح لدى الشركات المدرجة في بورصة غانا بلغ نحو (60.9%)، وبحث (فداوي، 2017) الذي أظهر متوسط التزام الشركات الجزائرية المدرجة في البورصة بنحو (63%)، مما يدل على أن مستويات الالتزام أو التوافق في العديد من البيئات النامية تميل إلى أن تكون متوسطة أو جزئية.

وعلى مستوى البيئة الليبية، يظهر التشابه بشكل أكبر مع نتائج بحث (انديه وحسين، 2014) الذي أشار إلى عدم توافق القوائم المالية للمصارف التجارية الليبية المدرجة في سوق المال الليبي مع متطلبات (IAS 1)، وبحث (الأزرق والشيباني، 2018) الذي كشف عن تدني في مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية لمصرف الجمهورية، وكذلك بحث (المغربي وزاقوب، 2024) الذي أوضح التوافق الجزئي للتقارير المالية للمصارف الليبية مع متطلبات المعيار من حيث الشكل دون الالتزام الكامل بالمضمون التفصيلي والإيضاحات المتممة. ويعكس هذا التشابه أن المشكلة في البيئة الليبية ليست في تبني المعيار شكلياً، بل في التطبيق الفعلي لمتطلبات الإفصاح الجوهرية.

وفي المقابل، تظهر نتائج البحث الحالي بعض الاختلافات الملحوظة عند المقارنة مع الأبحاث التي سجلت مستوى التزام مرتفعاً بمتطلبات المعيار. على سبيل المثال، أظهر بحث (Joshi & Al-Mudhahki, 2001) وبحث (الخطيب، 2002) وبحث (Al-Rawahi & Sarea, 2016) مستويات عالية من الامتثال للمعيار (IAS 1) في البحرين والأردن، حيث بلغت نسب الالتزام نحو (75-83%)، وهو ما يعكس قوة الأطر التنظيمية في تلك البيئات، مقارنة بالمستوى المتوسط الذي توصل إليه البحث الحالي.

وعليه، يمكن القول إن نتائج البحث الحالي تؤكد الاتجاه العام الذي أشارت إليه عدد من الأبحاث في البيئات النامية، وهو أن الامتثال أو التوافق مع متطلبات معيار (IAS 1) غالباً ما يكون جزئياً ومحدوداً ومركزاً على الجوانب الشكلية لعرض القوائم المالية.

12. الاستنتاجات:

في ضوء ما تقدم من تحليلات ونتائج، يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية:

1. إن مدى توافق الإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية الليبية الخاصة مع متطلبات عرض القوائم المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (IAS 1) خلال الفترة 2020-2024م جاء عند مستوى المقبول المائل إلى الضعف (56.46%)، بما يعكس توافقاً جزئياً اختياريّاً أو طوعياً في مجمله مع المتطلبات المحاسبية الدولية مع استمرار وجود فجوات جوهرية تحد من اكتمال التوافق.

2. أظهر الإفصاح المتعلق بالمتطلبات العامة لعرض القوائم المالية درجة توافق متوسطة (63.5) مع متطلبات المعيار (1) IAS، حيث تركز العرض في القوائم المالية للمصارف التجارية الليبية الخاصة في الجوانب الشكلية والتنظيمية، مقابل قصور في عرض البنود الجوهرية المرتبطة بتقييم الاستمرارية، والسياسات والتقديرات المحاسبية، وإعادة تصنيف البنود.
3. جاء التوافق مع متطلبات عرض قائمة المركز المالي الواردة في المعيار (1) IAS بدرجة مقبولة تميل إلى الضعف (52.3%)، إذ عرضت المصارف التجارية الليبية الخاصة البنود الأساسية، بينما برز قصور في العرض التفصيلي لبعض عناصر الأصول والالتزامات طويلة الأجل، والالتزامات المحتملة، وهيكلة حقوق الملكية.
4. اتسم التوافق مع متطلبات عرض قائمة الدخل وفق (1) IAS بدرجة مقبولة مائلة إلى الضعف (53.6%)، نتيجة محدودة اهتمام المصارف التجارية الليبية الخاصة بمفهوم الدخل الشامل وضعف المواءمة بين السياسات المحاسبية الداخلية ومتطلبات العرض التفصيلي.

12. التوصيات:

- تأسيساً على ما تقدم، يمكن تقديم التوصيات الآتية للمصارف التجارية الليبية الخاصة محل البحث:
1. ضرورة تبني خطة تصحيحية شاملة على مستوى إدارات المصارف الليبية تهدف إلى الانتقال من الامتثال الشكلي إلى الامتثال الجوهرى لمتطلبات المعيار (1) IAS، وذلك من خلال مراجعة سياسات إعداد القوائم المالية بصورة دورية، وإجراء تقييم منهجي لتحديد أوجه القصور بدقة ووضع آليات واضحة لمعالجتها.
 2. عرض البنود الجوهرية، ولاسيما فيما يتعلق بعرض نتائج تقييم الاستمرارية من قبل الإدارة، وعرض ملخص السياسات والتقديرات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية، وأسباب إعادة تصنيف بعض البنود عبر السنوات.
 3. تطوير منهجية عرض قائمة المركز المالي بما يضمن تفصيلاً كافياً لعناصر الأصول والالتزامات طويلة الأجل، والالتزامات المحتملة، ومكونات حقوق الملكية.
 4. إعادة هيكلة عرض قائمة الدخل بما ينسجم مع مفهوم الدخل الشامل ومتطلبات العرض التفصيلي المنصوص عليها في (1) IAS، وذلك من خلال مواءمة السياسات المحاسبية الداخلية للمصرف مع هذا المعيار.
 5. إجراء أبحاث مستقبلية أوسع نطاقاً على المصارف الليبية ككل باستخدام أساليب تحليلية أكثر تقدماً لقياس مدى توافق الإفصاح المحاسبي مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية وتشخيص الفجوات التطبيقية بصورة أدق.

13. المراجع:

1.13. المراجع العربية:

1. أبو زيد، محمد المبروك. (2019). المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، الطبعة الثانية، (دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، طرابلس).
2. أبو نصار، محمد وحמידات، جمعة. (2014). معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية، الطبعة الثالثة، (دار وائل للنشر والتوزيع، عمان).
3. أبو نصار، محمد وحמידات، جمعة. (2017). معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية، الطبعة الثالثة، (دار وائل للنشر والتوزيع، عمان).
4. أبو نصار، محمد وحמידات، جمعة. (2024). معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية، الطبعة الثالثة، (دار وائل للنشر والتوزيع، عمان).
5. الأزرق، أسامة إبراهيم والشيباني، عبد المنعم الطيب. (2018). قياس تطور الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية، مجلة دراسات محاسبية، (2): 94-125.
6. انديه، خالد علي وحسين، فؤاد المهدي. (2014). مدى توافق القوائم المالية للمصارف التجارية الليبية المنشورة بموقع سوق المال الليبي مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (1)، مجلة الاقتصاد والتجارة، (6): 146-176.
7. انديه، خالد علي وغيث، محمد البشير. (2016). قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق المال الليبي، مجلة الاقتصاد والتجارة، (9): 24-47.
8. البشير، إبراهيم حمد إبراهيم. (2021). دور التقارير المالية الفترية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية، رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان.
9. البصري، محمد الأمين تاج الأصفياء حسن. (2020). نظرية المحاسبة في الأطر التقليدية الغربية، الطبعة الأولى، (الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة).
10. بعاشي، خالد وعطاوي، إلهام. (2020). مدى مواكبة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات الإفصاح وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS1: دراسة مقارنة. مجلة المحاسبة والتدقيق والمالية، (2): 56-67.
11. بن حمادي، سمية. (2017). الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية: دراسة حالة بديوان الترقية والتسيير العقاري OPGI، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، الجزائر.
12. بن غربية، سالم محمد والحاسي، جمعة خليفة وزاقوب، علي عوض. (2017). المحاسبة المالية المتوسطة، الطبعة الأولى، (جامعة البحر المتوسط الدولية، بنغازي).
13. الجبيري، عطية ميلاد. (2015). دور المصارف التجارية في تنمية الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000-2013)، مجلة الجامعي، (21): 190-209.

14. الجاوي، طلال محمد علي والمسعودي، حيدر علي. (2018). المحاسبة المالية المتوسطة على وفق المعايير الدولية للتقارير المالية، الطبعة الأولى، (مؤسسة دار الكتب، بغداد).
15. الجديد، سعدة مسعود محمد. (2021). دور المصارف في تمويل التنمية الاقتصادية: دراسة حالة تطبيقية في مصرف التنمية فرع هون للفترة 2006-2009، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، 15(15): 1-24.
16. الجعبري، مجدي أحمد. (2015). الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية: دراسة ميدانية على الشركات السعودية للصناعات الأساسية، الأكاديمية العربية في الدنمارك.
17. حسين، علي إبراهيم ومحمود، صدام محمد وأحمد، محمد مصطفى. (2024). أثر تبني معايير على الإفصاح عن معلومات التقارير المتكاملة وانعكاسه في التحفظ المحاسبي: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية، مجلة الدراسات الاقتصادية، 7(1): 359-379.
18. الخطيب. خالد. (2002). الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 18(2): 143-190.
19. خليفة، رمضان مسعود عبد الله والغلام، خالد سعيد مفتاح. (2022). الإفصاح المحاسبي عن البيانات المالية للمنشآت الليبية المدرجة في سوق الأوراق المالية ومدى تطابقه مع المعيار المحاسبي الدولي رقم (1): دراسة تحليلية مقارنة على الشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف المساهمة، مجلة الأصالة، 3(3): 450-468.
20. دحدوح، حسين أحمد وحماة، رشا أنور. (2014). دور الإفصاح الاختياري في تعزيز الثقة بالتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية: دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 30(3): 187-219.
21. زيود، لطيف والعثمان، محمد وعيسى، ريم علي. (2011). مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 33(3): 27-44.
22. شريف، ناصر طالب وهديش، سنان رحيم جاسم. (2019). مدى الإفصاح في التقارير المالية لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) للشركات الصناعية الأردنية: قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 11(26): 460-489.
23. الصباغ، أحمد عبده. (2025). وقتية الإفصاح المحاسبي عن طريق الإنترنت وأثرها على منفعة المعلومات المحاسبية، الطبعة الأولى، (دار حميثرا للنشر، القاهرة).
24. الطمیزی، عز الدين محمود. (2011). درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1): عرض القوائم المالية، رسالة ماجستير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
25. عابد، محمد نواف حمدان. (2006). دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، القاهرة.

26. فداوي، أمينة. (2017). مدى التزام الشركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة 2014-2015، مجلة الباحث، 17(17): 57-67.
27. كبلان، معتز عبد الحميد. (2020). دراسات متقدمة في المحاسبة المالية - نظرية المحاسبة بين التنظير والتطبيق، الطبعة الأولى. (دار البيان للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي).
28. مارق، سعد محمد. (2009). قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز - الاقتصاد والإدارة، 23(1): 131-174.
29. محمد، نورة وشبايكي، مليكة حفيظ. (2017). مدى توافق الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي SCF مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم واحد IAS1: دراسة تحليلية للقوائم المالية لمؤسسة سونلغاز الجلفة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 10(ملحق): 52-66.
30. المغربي، مصطفى الشريف وزاقوب، علي عوض. (2024). مدى توافق عرض البيانات المالية في التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1): دراسة محتوى التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية خلال الفترة (2018-2021)، مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 2(4): 195-231.
31. ميفيل، آلان. (2025). التقارير المالية الدولية: دليل الممارسة، ترجمة: أحمد عبده الصباغ، الطبعة الأولى، (دار فاروس العلمية للنشر والتوزيع، الإسكندرية).
32. وجر، استقلال جمعة. (2020). تقييم الإبلاغ المالي في ظل متطلبات معيار المحاسبة الدولي (1): دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية، مجلة الإدارة والاقتصاد، 126(126): 198-210.
33. يوسف، عاصم إبراهيم محمد وجابر، محمد سعد أحمد. (2021). دور معيار المحاسبة الدولي الأول في عرض تقارير القوائم المالية: دراسة ميدانية على البنوك اليمنية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 1(1): 117-137.

2.13. المراجع الأجنبية:

1. Agyei-Mensah, B. (2012). The impact of adopting International Accounting Standards 1 (IAS 1) in Ghana: The extent of disclosures, and their relationship to corporate characteristics, *African journal of business management*, 6(44):10896-10905.
2. Al-Rawahi, F.E. & Sarea, A.M. (2016). An investigation of the level of compliance with international accounting standards (IAS 1) by listed firms in Bahrain Bourse, *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 9(2): 254-276
3. IFRS Foundation. (2018). IAS1: Presentation of Financial Statements. In IFRS Accounting Standards. London, UK: IFRS Foundation.
4. IFRS Foundation. (2020). IAS1: Presentation of Financial Statements. In IFRS Accounting Standards. London, UK: IFRS Foundation.
5. IFRS Foundation. (2021). IAS1: Presentation of Financial Statements. In IFRS Accounting Standards. London, UK: IFRS Foundation.
6. IFRS Foundation. (2025). IAS 1: Presentation of financial statements. In IFRS Accounting Standards. London, UK: IFRS Foundation.
7. Joshi, P.L. & Al-Mudhahki, J. (2001). Empirical study of compliance with international accounting standards (IAS 1) by stock exchange listed companies in Bahrain, *Journal of Financial Management and Analysis*, 26(2): 44-53.